التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

انهزام الطبقة السياسية ووهم ما بعد «الاسلام السياسي»

كيف نكسب معركة الدبلوماسية

التحرير — الاحد 13 رجب 1441هـ الموافق لـ 8 مارس 2020 م العدد 282 الثمن 700م

بدعوة من حزب التحرير:

وقفة حاشدة تنديدا بمجازر الهندوس في حق مسلمي الهند

فيروس كورونا وتأثيره على اقتصاد العالم

حقّ الشام هو أن تكون عقر دار الإسلام

كلمة العدد

انهزام الأوساط السياسية.. ووهم ما بعد «الإسلام السياسي»

«إن الأسوأ لن يقع معنا» هذا حال ومقال كل من دفعت به، مناورات الالتفاف على سعي أهل تونس للانعتاق، والتخلص من قيود العبودية التي كبلته بها القوى الاستعمارية، لتولي مسؤولية إدارة الشأن العام في البلاد. وذلك هو المعنى الحقيقي لإجابة رئيس الوزراء إلياس الفخفاخ حين أجاب السفيرة البريطانية، حين استمزجت رأيه، وهي تبحث عن العصفور المناسب للقفص. فعبر لها عن عدم تعجله في إخراج البلاد من القاع، فيكفيه شرف الانشغال بالبحث عن المسلك، تاركا لمن سيأتي بعده إتمام حمل الصخرة.

إلا أن العبث السياسي الذي نلمس أوج قبحه في « مجلس نواب الشعب » وفي أغلب المنابر الإعلامية بمختلف أوجهها، أو في الصراع بين مراكز القرار، لا يزال ينحدر إلى بؤر لا قعر لها. فلو أن الأمر بقي في حدود المناكفات بين العائلات السياسية والايديولوجية بين اليمين واليسار، وعلى علاتها، عن المفاهيم و القناعات والبرامج لقيل أن في الإمكان انتظار ظهور النور في آخر النفق.

إلا أن السوء يزداد قتامة مع اتفاق كل المكون السياسي الممثل في البرلمان وغير الممثل فيه ، أو المنضوي تحت غطاء تكتل حزبي أو مستقل عن الأحزاب والتكتلات السياسية، على أمرين أساسيين يحطان من القدر ولا يبوآن المتصف بها مكانة الريادة والقيادة، بلى، أن يكون دليل قوم إلى الخلاص والانعتاق:

1 ـ أننا في مرتبة الدون بالنسبة للديمقراطيات الراسخة ولم نصل بعد إلى نعيم حكم الحزب الحاكم ومعارضة الحزب الثاني.

2 ـ وجوب التخلص من كل مقوماتنا، الفكرية السياسية، التي تقوم عليها شخصيتنا باعتبارها أصل بلائنا وسبب تخلفنا وحتى ندرأ عن أنفسنا شبهة التطرف والانعزال، بدعوى أن لا أحد يملك الحقيقة، وهم يبطنون أن الحقيقة يمتلكها مثلهم الأعلى، السيد الغربي.

إلا أنه ومع اتفاق كل الفرقاء السياسيين، دون استثناء، والقبول بالاستضلال بظل الحضارة الغربية، مفاهيمها وقوانينها، وأنه تكفينا إجادة النواحي الإجرائية، حتى نلحق بركب الأمم الناهضة وحتى يكون لنا شأن بينها، فإن الأوساط السياسية التقليدية، سواء الماسكة بالسلطة منذ سنة 1956، الحزب الدستوري وما تفرع عنه، أم الفصائل التي لعبت دور المعارضة، اليساريون والقوميون، ومن تشبع بالفكر الديمقراطي الليبرالي ـ يب الشابي مثلا ـ لا زالوا لم يهضموا سلطة حركة حزب النهضة بينهم، لأنها تمثل ما استطاع الغرب أن يدسه في المفاهيم السياسية الدولية اليوم « الإسلام السياسي » حتى لا يعلن جهرة حربه على الإسلام. وذلك خاصة بعد الفشل المتتالي في تجربة الحكم بعد الثورة مما اتخذوه دليلا على عجز الإسلام على قيادة دولة.

رغم الشواهد الحسية والفكرية التي دأب حزب النهضة على تقديمها، خاصة منذ المؤتمر العاشر أن لا علاقة له بالإسلام السياسي، وهو الأمر الذي حرك الراكد بين كثير من منتسبيه، فإنه آن أوان طرح سؤال متى حكم الإسلام منذ سقوط دولته دولة الخلافة، الخلافة العثمانية، حتى يقال أن الإسلام يفشل في الحكم؟

فلا النظام السعودي نظام شرعي وحكمه حكم الإسلام، ولا الجمهورية الإسلامية الباكستانية كما تعرف رسميا، والتي انفصلت عن الهند على أساس ديني، حيث اعتبرت أنها دولة المسلمين أقامت الحياة على أساس الإسلام، ولا أقام إخوان سودان الترابي والبشير حكم الله في الأرض، فكيف يجرؤ البهتان على القول أن « الإسلام السياسي » خطر على الحياة؟ إلا أن يكون الأمر مستبطن عند البعض في الانخراط في الحرب الغربية على الإسلام، والجهل أعمى آخرين.

إلا أن الخطير والمؤلم أن يكون فريق من أبناء المسلمين يسهمون في ما يحقق غاية الأعداء، تحت طائلة الهزيمة الحضارية والفكرية والنفسية بالتنظير لما يدعم سيطرة الأعداء تحت حجة العقلانية والبراغماتية والواقعية، بتضليل جمهرة أبناء الأمة عما يحييهم.

والأخطر أنه يوجد من أبناء الحركة الإسلامية من يرى أنه كان لا بد للديمقراطية أن تمر عبرهم حتى تتعبد الطريق لها. وأن هذه الحركة من مهامها تجفيف منابع الفكر السياسي الشرعي حتى تتهيأ الظروف... وتسلس الريح للأحزاب والتكتلات المثالية ولا تعوقها هرطقة الغوغاء وغباء العامة.

كيف يغفل أبناء الأمة وقد حملوا مسؤولية الإنسان في هذه الحياة الدنيا عما أكرمهم به الله من نور ورحمة يعالج كل شأن يهمه؟ وكيف يرضى بعض أبناء الأمة أن يعرضوا نور ربهم وينحازوا إلى أعدائه، برفض الخير الذي ارتضاه لهم ولا يكون ذلك إلا بإقامة حكمه في ظل دولة الإسلام، الخلافة على منهاج النبوة.

أ. عبد الرؤوف العامري

بيان صحفي

99 عاما على إسقاط الخلافة...
فإلى متى نبقى أيتاما على موائد اللئام؟!

أيّها المسلمون:

في مثل هذا اليوم 03/03/1924م الموافق لـ28 من رجب سنة 1342هـ، تآمر خونة العرب والأتراك مع الكفار المستعمرين بزعامة بريطانيا آنذاك، وأسقطوا دولة الخلافة، الدّولة التي كانت تجمع المسلمين وتحميهم، وبزوالها تزلزلت الأرض من تحت أقدامهم وصارت بلادهم تحت نفوذ الكفار المستعمرين الذين مزقوها إلى دويلات هزيلة، ذ ّصبّوا على كل منها عميلاً لهم زعموه حاكماً (يأمرونه فيأتمر وينهونه فينتهي)، وجنّدوهم ليبذلوا الوسع بكل وسيلة مهما بلغت من السوء ليمنعوا عودة الإسلام والخلافة من جديد، فكان الحكّام العملاء خطاً متقدماً لتنفيذ هذه السياسة الخبيثة ضدّ الإسلام والمسلمين.

ومنذ ذلك اليوم الأسود ونحن المسلمين تحيط بنا المصائبُ والفتن، ويلفُّنا القتل من قُدّامنا ومن خلفنا؛ فيهود الذين ضُربت عليهم الذلّةُ والمسكنة مكّنتهم بريطانيا من فلسطين أرضَ الإسراء والمعراج، ورسّخت أقدامهم أمريكا التي جمعت أمم الأرض لتحارب الإسلام وعودة الخلافة، فحطّموا العراق وأفغانستان تحطيما، ويذهب رئيسها ترامب إلى الهند، فينقضّ الهندوس على المسلمين هناك قتلا وفتكا... وفي الصين يُسجن شعب بأكمله لأنّهم مسلمون، أمّا في البلاد التي ثار المسلمون فيها على النّظام الغربيّ وعملائه، فتكالبت عليهم أمم الأرض يساندون جزّار الشّام في ذبح المسلمين هناك كلّ يوم، ويتدخّلون في اليمن وليبيا أغرقوهما في حروب عبثيّة، تُمزّقهما تمزيقا.

أمّا تونس التي كانت منطلق ثورة، فتقاطرت عليها وفود الدّول الاستعماريّة، والمنظّمات الدّوليّة وغير الدّوليّة ليمنعوا سقوط النّظام العلماني الرأسمالي، ولتبقى تونس دويلة هزيلة معزولة تابعة للغرب، ففرضوا دستورا علمانيّا وتحكّموا بواسطة عملائهم في مفاصل الدّولة والإدارة، وبلغ بنا الهوان أن تحدّد سفيرة بريطانيا رئيس الحكومة بل كلّ الحكومة، وترسم سياساتها ويقرّر صندوق النّقد الدولي برامجها الاقتصاديّة...

أيّها المسلمون في بلد الزيتونة:

هذا هو حال المسلمين اليوم وحالنا؛ تمزّق وفرقة واستعمار وهوان، فمنذ ما يقرب من مائة عام، والأمة تعيش بلا دولة، بلا خلافة، ولا خليفة، نعيش ونحن مسلمون، والإسلام مُبعَدٌ عن الحكم والسياسة والاقتصاد، وغيرها من أنظمة الحياة، فعمّ بلادَنا الخرابُ والفساد، وسيطر علينا الكفّار المستعمرون وساد فينا العملاء حتّى فقدنا العزة والكرامة، وحتّى صار المسلم يُهان أينما حلّ أو ارتحل. والسبب واضح بيّنه الفاروق رضي الله عنه حيث قال: (كنا أذلاء فأعزنا الله بالإسلام، فمهما ابتغينا العزة في غيره أذلنا الله).

أيّها المسلمون في بلد الزيتونة بلد الأبطال الفاتحين:

يقول الله تعالى: [... وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ].

فليس الاستعمار قدرا مقدّرا، وإنّما هو بسبب سكوتنا عنه وعن عملائه في بلادنا، نذكّركم اليوم بذكرى أليمة ذكرى هدم الخلافة، الدّولة التي كانت تجمعنا والمسلمين، يومها كانت تونس قائدة للجناح الغربي للخلافة على مدى قرون وكانت سيّدة الحوض المتوسّط، ولمّا أسقطت الخلافة وسكتنا وأبعد الإسلام ورضينا صارت بلادنا دويلة بل أقلّ!

واليوم وقد انطلقت من بلادكم ثورة أقضّت مضاجع الدّول المستعمرة، (لأنّها ثورة أمّة امتدّت إلى كامل البلاد الإسلامية، وهي مؤذنة بزوال أنظمتهم بإذن الله)، نخاطبكم لنذكّركم بالعزّ الذي بناه أجدادكم، وإنّنا اليوم لقادرون على استعادته لأنّ الإسلام الذي رفع أجدادنا إلى أعلى عليين ما زال قائما بيننا كما نزل على نبيّنا الأكرم صلى الله عليه وسلم، وبينكم قيادة سياسية واعية مخلصة حزب التحرير؛ الرائد الذي لا يكذب أهله، وقد خبرتموه يصدقكم القول والفعل، لا يريد من أحد جزاءً ولا شكوراً، إنما يسعى لرضوان الله بتحكيم شرعه في الأرض، استجابة لقوله سبحانه: [فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً]. فأروا الله من أنفسكم خيراً، وارفعوا عن أعناقكم إثم القعود عن نداء ربّكم. فإنه لا تبرأ ذمة مسلم إلا بالعمل الجاد لإقامة تاج الفروض المفقود؛ الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. وإنّ ذلك لكائن بإذن الله. هذا وعد ربّنا القائل سبحانه: [وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً...].

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية تونس

الإرهاب: حجّة لتبرير الاستعمار ووأد الثورة

د. الأسعد العجيلي- رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير - تونس

أمام دقة الظرف السياسي الذي جرت فيه العملية الإجرامية التي استهدفت يوم 6 مارس 2020 دورية أمنية قارة بمحيط سفارتي أمريكا ومصر، يصبح التذكير بمفردات فهم هذه الظاهرة في سياقها الدولي والمحلّي ضروريا.

رسائل دولية

إن توقيت عملية التفجير التي جدت الجمعة 6 مارس قرب مقر السفارة الأمريكية بتونس، جاء في وقت اشتد فيه الصراع بين أمريكا وبريطانيا حول ليبيا، وبعد أيام قليلة من اجتماع مساعد وزير الخارجية الأمريكي المكلف بالشأن العسكري والسياسي، "كلارك كوبر" بالقيادات في تونس والجزائر للتباحث حول الملف الليبي ودعوة وزير داخلية حكومة الوفاق الليبية، فتحي باشاغا إلى إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في ليبيا، كما جاءت بعد ثلاثة أيام من إصدار وزارة الخارجية البريطانية لبيان تحذر فيه من استهداف المصالح البريطانية والغربية في تونس، وهو ما يقوي فرضية أن التفجير يندرج ضمن صراع دولي على النفوذ في المنطقة.

واستخدام مثل هذه العمليات الإجرامية هو من صميم الوسائل التي تستخدمها الدول الكبرى في بعث رسائل للخصوم أو كوسيلة لخلق الفراغ الإستراتيجي في البلاد التي تريد التحكم في قرارها ونهب ثرواتها، خاصة وأن بعض القوى الحيّة في تونس تضغط من أجل فتح ملفّ الثروات المنهوبة من طرف الشركات الغربية، ويجدر في هذا الخصوص أن نذكر بعمليتي سوسة وباردو اللتان جاءتا لضرب حملة "وينو البترول"، حيث خرج الرئيس الباجي قائد السبسي وألقى باللوم على حراك "وينو البترول".

صراع سياسي

أما محليا فإن هذه العملية جاءت مع انعقاد الجلسة الأولى لمجلس الوزراء تحت إشراف رئيس الجمهوريّة قيس سعيد، وهو ما يوحي بوجود أطراف لا يساعدها الإستقرار الحكومي وتستفيد من حالة الفراغ السياسي والإستراتيجي، وهذه الأطراف لا شك أنها دولية مع وجود أدوات لها محلية، خاصة أن هذه العملية حصلت بعد عمليات تسخين وشحن تمارسها كتلة التّجمّع المنحلّ داخل البرلمان، مدعومة بأذرعها الإعلامية في المنابر ذات الأجندات المشبوهة، وهي لا شك من أكثر المستفيدين من حالة عدم الاستقرار. وبالتالي الفراغ السياسي، فقد كان التعطيل المتعمد والمتتالي لرئاسة هذه الكتلة للبرلمان على مدى الفترة الماضية بارزا للعيان.

كما أن تسليط الضوء عليها يذكرنا بالظهور المكثف في المنابر الإعلاميّة، للمغدور شكري بلعيد الذي أدى مقتله إلى تعطيل قانون العزل السياسي الذي كان يستهدف عناصر نظام بن علي وحزبه، كما أدى مقتل الحاج محمد البراهمي إلى عزل الترويكا عن الحكم وصعود حزب نداء تونس المستفيد الأول من عملية الاغتيال والذي يعتبر امتدادا للنظام البائد.

اختراق مخابراتي

طبعا لا شيء يثبت علاقة مباشرة بين "زرّ" سياسي ما والبرنامج الميداني لمنفذي الهجوم، وحسب المعلومات المتداولة فإن منفذي الهجوم ينتمون إلى حركات تتبنى العنف في عملها، وتاريخ هذه الجماعات يؤكد أنها مرتع للمخابرات ومحل اختراقات ولا يستبعد أن تكون هذه العملية القذرة تحمل في شكلها ومكانها وتوقيتها بصمات مخابراتيّة معادية للثّورة بالتنسيق مع قوى دولية وبعض المستفيدين داخليا، ولنا في عملية المنيهلة المفتعلة خير مثال.

الختام

المؤلم هو أن هذه العملية الإجرامية التي تستهدف دماء المسلمين من الأمن والجيش ليست الأولى ولن تكون الأخيرة، إذا لم تفكك هذه الظاهرة وتربط ببعدها الدولي والمحلي بعيدا عن التبسيط والتسطيح.

كيف نكسب معركة الدبلوماسية؟ (الجزء الثاني)

المهندس وسام الأطرش

تحدثنا في الجزء الأول من هذا المقال، عن المؤسسة الدبلوماسية في دولة الخلافة وما يجب أن تكون عليه على المستوى السياسي والعسكري. في هذا المقال، سنحاول بإذن الله تسليط الضوء على جزء من مستقبل الدبلوماسية التي ستحيط بدولة الخلافة الناشئة بإذن الله...

إن محاولة استشراف أفق العلاقة الدبلوماسية المستقبلية مع دولة الخلافة المفترض قيامها، ليعبّر في حد ذاته عن نظرة سياسية حكيمة يكاد الغرب يفتقدها نظرا لسيادة منطق العنف والاستعمار الناجم عن نظرة ضيقة قاصرة عند فئة رأسمالية جشعة ما زرعت إلا شرا وما حصدت إلا ندامة.

حيث كاد ينحصر الحديث عن الخلافة في مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية الغربية على كيفية مجابهتها والحيلولة دون قيامها، وهو ما يعني في جميع الحالات أن الغرب يتعاطى مع هذا المشروع الحضاري كمعطى يمكن أن يتجسد على أرض الواقع في أي لحظة، ما فرض على العديد من زعماء العالم إعطاء رأيهم وموقفهم من قيام الخلافة.

وعودة إلى الحديث عن الجهات التي شرعت تنظر لمستقبل العلاقة الدبلوماسية مع دولة الخلافة المنتظرة، يمكننا في هذا السياق أن نشير إلى مثالين بارزين على سبيل الذكر لا الحصر.

فقد نشر معهد «كلينغندال الهولندي للعلاقات الدولية» سنة 2007م مقالا بعنوان «مباركة قيام الخلافة» ضمن كتيب يحمل عنوان «خطابات ممنوعة».

وهو مقال صادر عن جهة ذات أثر تعنى بالعلاقات الدولية دراسة وتخطيطا، وكان عبارة عن نظرة مستقبلية تحاول رسم السياسة الخارجية للدولة الهولندية في ظل الاعتراف بدولة الخلافة التي يعمل حزب التحرير لإقامتها في بلاد المسلمين. ولذلك فإن مجرد قبول فكرة الخلافة من حيث المبدأ، بغض النظر عن شكل القبول وصيغته وشروطه، نزعة إيجابية تدل على فهم صحيح لما يجري في الساحة السياسية من العالم بعامة ومن البلاد الإسلامية بخاصة. كما أن تصور قيام دولة الخلافة، ومباركة قيامها والقبول به، يعتبر في حد ذاته عملا شجاعا يستحق التنويه به نظرا لما يمثله من تحد للتيار العارم في الغرب المناهض لفكرة قيام الخلافة.

ورغم أن هذه الدراسة الهولندية تتضمن في بعض طياتها ما هو أشبه بكراس الشروط الوظيفي الذي يفرض على دولة الخلافة القادمة تبني نظرية حقوق الإنسان الغربية ويعطي الحق للغرب للتدخل في سيادة الدول، فإن التعبير عن الاستعداد للقبول بدولة الخلافة، والتطلع لبناء علاقات دبلوماسية معها تخدم صالح الشعوب هو مما يجب التنويه به واعتباره إيجابية تدلّ على نظرة سياسية حكيمة.

في نفس الوقت، لا يصح اتخاذ نظام الحكم الغربي الأساس الذي تقوّم به الدول الناشئة، والمعيار الذي تقاس به صلاحية هذه الدول للحكم. ولذلك وجب التحذير في هذا السياق من اتخاذ الواقع الغربي في الحكم والتشريع مقياسا، بل لا بد من النظر الموضوعي؛ لأنّ مقياس صحة الأفكار لغير المؤمن بها هو صدقها ومطابقتها للواقع، لا غير.

ولا يعني بناء علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى، التأثر بمعاييرها ومسايرتها في نظرتها، بل المطلوب هو التأثير فيها وفرض سياسة جديدة لدولة مبدئية جديدة لها وزنها وثقلها عالميا منذ اللحظات الأولى بإذن الله.

أما المثال الثاني، فهو مقال لصحفي أمريكي شهير، أعاد مشروع «الخلافة» للتداول على المسرح الدولي بالرغم من وجود قرار لتغييب ذكره، وكم من كلمة صدق وحق خرجت من أفواه لا تنشد الصدق ولا تؤمن بالحق، ففي الحادي عشر من جانفي عام 2010 كتب «جون شيا» الصحفي الأميركي البارز، ورئيس تحرير مجلة American Reporter بالمجلد السادس عشر برقم 3851 – مقالاً بعنوان: «الحرب ضدّ الخلافة»، تضمّن المقال رسالة موجهة إلى الرّئيس «أوباما» تتعلّق بما أسماه «دولة الخلافة الخامسة».

وقد بدأ «شيا» مقاله بالإشارة إلى اجتماع الرئيس «أوباما» بمُستشاريه من أعلى القيادات العسكريّة والمدنيّة لمناقشة مسألة إرْسال قوّات إضافيّة إلى أفغانستان، يقول «شيا»:

بعد عدّة شهور من التروّي أصْدر الرّئيس أوامرَه بانتِشار ثلاثين ألف جندي إضافي في أفغانستان، والآن ماذا عساي أن أقول والجنود في طريقِهم فعلاً إلى هناك؟! أفغانستان، هذه البلاد التي أصبحت بعد ما يقرُب من عقد من الزّمان رهانًا لكسْر العظام في اللُعبة الّتي يلعَبُها الجهاديون.

المشكلة هي أنّ الرئيس ومستشاريه لا يُريدون الاعتِراف بأنّ هذه اللعبة تأخُذ الآن منحًى جديدًا، إذْهم لا يريدون الاعتِراف بأنّ الجهاديين لا يسعَون إلى غزو البلاد الإسلاميّة؛ وذلك لأنّ لهم فيها قاعدة عريضة تنظُر إليهم وإلى قيادتِهم على أنّهم يمثّلون القيادة الروحيّة في الإسلام، إنّهم يسعَون بدلاً من ذلك إلى بناء «دولة الخلافة الخامسة» الّتي ينضوي الإسلام جَميعه تحت حكمها، «الخليفة» في هذه الدّولة هو الإمام، وهو القائد الروحي والحكومي، وكلّ المسلمين يقرُّون له بذلك.

ثم يضاف قائلا، بعد معاتبة القيادة الأمريكية حول دخول الحرب في أفغانستان:

«الحقيقة الجليّة هي أنّه لا يستطيع أي جيش في العالم، ولا أيّة قوّة عسكريّة – مهما بلغت درجة تسليحها – أن تهزم «فكرة».

يجب أن نقرّ بأنّنا لا نستطيع أن نحرق قادة هذه الفِكْرة في كلّ بلاد الشّرق الأوسط، ولا أن نحرق كتُبَها، ولا أن ننشر أسرارها؛ ذلك لأنّ هناك إجماعًا بين المسلمين على هذه الفكرة.

إنّ الشرق الأوسط يواجه اليوم القوّة الاقتصاديّة الموحّدة للدّول الأوربيّة، هذا صحيح، لكن علينا أن نعرِف أنّه في الغد سيواجه الغرب القوّة الموحّدة لدولة الخلافة الخامسة.

ليسمح لي سيادة الرئيس «أوباما» أن أُبدي إليه بعض الملاحظات الهامّة.

سيدي الرّئيس:

إنّ المعركة بين الإسلام والغرْب معركة حتميّة لا يمكن تجنُّبها، وهي ذاتُ تاريخ قديم، ولا بدّ أن نضعَ حدًّا لهذا الصراع، وليس أمامنا إلاّ أن ندخل في مفاوضات سلام مع الإسلام.

إني أتوقّع أن يخبرَك البعض بأنّه من المستبعد تمامًا أن ندخُل في مفاوضات مع عدوّ متخيّل اسمه «الخلافة الخامسة»، لكنّه يجب عليك كقائد عسكري وأنت تصوغ سياستك في التعامل مع الإسلام أن تعترف بسخافة الادّعاء بأنّ الإسلام منقسم على نفسه، وأن تعترف كذلك بأن توحيد بلاد الإسلام تحت إمرة قائد كارزمي أمر محتمل».

إنّه من المسلّم به أنّه يصعب محاربة شبح لا يمكن رؤيته، أو حتّى الاعتقاد بوجوده، لكنّ الأشدّ صعوبةً هو أن تجد هذا الشّبح قد أصبح حقيقة واقعة لَم تحسب لها حساباتك، فإذا حدث ذلك – وهو ما تسعى إليه التّنظيمات الجهاديّة – سنكون قد وقعنا في شركٍ كبير آذَر، الملايين من المسلمين سيقِفون ضدّنا، وعندئذ يصعبُ علينا التّراجُع». انتهى

وهكذا، نجد أن دولة الخلافة بوصفها مشروعا سياسيا حضاريا للأمة الإسلامية، هو أمر متأصل لدى العديد من الباحثين الموضوعيين في العالم، ولا يقتصر الأمر على حالات فردية، بل هم يرونه على أنه أمر واقع لا محالة وليس مجرد شبح يتخيل في الذهن، خاصة بعودتهم إلى تاريخ الأمة على امتداد قرون، رغم كل محاولات الأنظمة محو هذه الفكرة من أذهان المسلمين.

وعليه وجب على كل موضوعي أن يعد استراتيجية للتعامل الدبلوماسي مع هذه الحقيقة التي صار الغرب الكافر المستعمر يسعى بكل الوسائل والسبل إلى تأخير قدومها خوفا من تأثيرها على المسلمين كعامل من عوامل قوتهم، ومن أثرها لاحقا على أنظمتهم الاستعمارية التي تقوم على نهب خيرات الشعوب، تماديا في سياسة الهروب إلى الأمام رغم التحذيرات المتكررة من الأصوات العاقلة في الغرب والتي تؤكد على العمق التاريخي والحضاري للخلافة بوصفها نظام للحياة والمجتمع والدولة، لا بوصفها مجرد اصطلاح بلاغي أو شرعي، لعل أبرز هذه التحذيرات تلك التي تحدث عنها «جاي تولسون».

«جاي تولسون» هو أحد الكتّاب الأميركيين البارزين في شؤون الثّقافة والفكر والدين، يكتب حاليًا في مجلة U.S. News & World Report كان رئيسًا لتحرير The Wilson Quarterly وكتب في عدة صحف ومجلات أخرى، أبرزها «الواشنطن بوست» و «وول ستريت جورنال». تخرّج في جامعة برنستون، وألّف كتابين، وحصل على جائزتين بصفته أحد الكتّاب البارزين في الدراسات الأدبيّة.

في الثاني من جانفي من عام 2008م كتب «تولسون» مقالاً، حاوَل فيه الوقوف على الدّافع وراءَ جهود العديد من الإسلاميّين المعاصرين لاستعادة هذه المؤسّسة الإسلاميّة القديمة، التي ألغاها «كمال أتاتورك» في عام 1924م، وأعلن بعدها تركيا دولةً علمانيّة حديثة، هذه المؤسسة هي "دولة الخلافة الإسلامية".

«الخلافة» كما يراها «تولسون» ببساطة هي: «نظام لقيادة دينيّة – سياسيّة يرجع جذورُه إلى الخليفة الأوّل للنّبي محمّد – صلّى الله عليه وسلّم – في أوائل القرن السّابع الميلادي».

يرى «تولسون» أنّ الغرب قد أساء فهْم فكرة «الخلافة» واعتبرها مفهومًا غامضًا مهدّدًا له، في حين أنّها عميقة الجذور في الذّاكرة الثّقافيّة للعالم الإسلامي، ووجدت في أشكال مختلفة على مدى ألف وثلاثمائة عام تقريبًا، وامتدت سلطة الخلافة عبر ثلاث قارات من هذه البلاد، التي تُعْرَف الآن بباكستان إلى منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى ما يعرف الآن بإسبانيا والبرتغال، كما أنّ معظم تاريخ المسلمين كان تحت ظلّ دولة الخلافة، وما يؤكد ذلك هو أن هذه الاستيبانات التي أُجْرِيت على شعوب أرْبع دول إسلاميّة، كشفت أنّ ثُلُثي هذه الشعوب يؤيّدون توحيد البلاد الإسلاميّة في دولة واحدة أو خلافة واحدة.

تساءل «تومسون»: ماذا تعني «الخلافة» بالنسبة لمناصريها وأعدائها، سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين؟ وهل تتضمّن هذه الخلافة برنامجًا سياسيًا صالحًا للتّطبيق؟ أم أنّها مجرد مصطلح بلاغي من النّاحية السياسية، مريح من النّاحية النفسيّة؟ أم أنّها صرخة حرب تحشد وراءها كلّ هؤلاء الذين يبحثون عن القوّة للإسلام، أو يسعون إلى مجرد إحداث تغيير؟

يجيب «تولسون» عن السؤال قائلاً: «إنّ معظم الدّارسين والمحلّلين يرونَ أنّ السبب الأخير هو الصّحيح، لكنّهم يتّفقون في نفس الوقت على أنّ الجدل حول «الخلافة» يكمن في هذه الأزْمة الحالية التي يعيشها العالم الإسلامي وقياداته، وما يزيد في تعقيد هذه الأزْمة هو نظرة الكثيرين من المسلمين – والإسلاميّين منهم بصفة خاصة – إلى أنّ السلطتَين الدينيّة والسياسيّة لا تنفصلان في الإسلام». انتهى

في الجزء الثالث من هذا المقال، سيكون حديثنا بمشيئة الله عن «ثوابت الدبلوماسية التونسية» وعما هو عليه حال الدبلوماسية في عهد الرئيس قيس سعيد، مقارنة بمن سبقوه من الرؤساء في تونس...

- فيروس كورونا وتأثيره على اقتصاد العالم -

حمد طبيب

الاقتصاد العالمي في ظل النظام الرأسمالي الفاسد هو أوهى من بيت العنكبوت، حيث إن أي هزة؛ قوية كانت أم ضعيفة، تؤثر سلبا أو إيجابا على كل اقتصاديات العالم: فتؤثر في أسعار البورصة، وفي أسعار السلع الحيوية والخدمات؛ كالبترول والذهب وشركات الطيران العالمي. والسبب الذي جعل هذا الاقتصاد بهذه الصفات السلبية السيئة؛ يعود إلى أكثر من أمر، منها:

1- اعتماد غطاءٍ عالميٍّ واهٍ للمبادلات التجارية وأسعار العملات، وكغطاء لأكثر المدخرات في دول العالم. هذا الغطاء هو الدولار؛ حيث إنه لا يستند إلى أساس ثابت من ذهب أو فضة، أو حتى مواد عينية تحمل قيمتها في ذاتها. وقد رأينا تأثير هذا الخلل العالمي أكثر من مرة في الهزات الاقتصادية في اقتصاد العالم؛ ارتفاعا وهبوطا، ورأينا كذلك معاناة دول العالم؛ وخاصة الكبرى منها من هذه السطوة الأمريكية ومحاولات هذه الدول العديدة للتخلص من سطوة الدولار، ولكن دون نتيجة تذكر.

2- الترابط بين أسواق العالم المالية؛ بحيث إن أي هزة تحدث في هذه الأسواق؛ فإنها تنتقل بسرعة البرق إلى كل العالم خلال لحظات من حصولها، والسبب في هذا الخلل يعود إلى أن هذه الأسواق ليس لها ما يجعلها مستقرة من غطاء نقدي ثابت، فمعظم الأسهم والسندات التي تحوزها هذه الأسواق هي عبارة عن أرقام وأكثرها أرقام وهمية. وقد حدثت هزات سابقة في بعض البلاد الكبرى والصغرى أحدثت رجةً عالمية مدمرة كادت أن تزيل دولاً عن الخارطة السياسية.

3- هيمنة أمريكا وسطوتها على العالم اقتصاديا. وأمريكا كما هو معروف يعاني اقتصادها من عجز كبير في الميزان التجاري والميزانية العامة؛ بسبب ما تقوم به من أعمال سياسية وعسكرية أكبر من حجمها الاقتصادي بكثير، وبسبب إصدارها لأوراق خزينة بشكل كبير؛ دون غطاء حقيقي من الذهب والفضة أو المواد العينية مقابلها، وبسبب نفقاتها الداخلية التي تفوق ضعف إنتاجها القومي. وهذه السطوة جعلتها تستخدم كل الأساليب القذرة والحروب المدمرة، والتهديد والوعيد لبقاء هذه السطوة؛ لأنه بدونها فإن أمريكا يحكم عليها بالموت المحقق.

4- تحكم أمريكا بالسلع الحيوية مثل البترول، وتحكمها أيضا بالأسواق العالمية، وحاجة العالم الصناعي لهذه السلع الحيوية؛ فهذا الأمر أثر كثيرا على الدول الصناعية والدول المستهلكة، وجعلها تحت رحمة تحكّمات أمريكا.

5- ما يعانيه العالم اليوم من حروب تجارية مدمرة أحدثت خللاً في الأسواق وفي الإنتاج والتصدير، كما أحدث تذبذبات في أسواق المال، وتأثيرات سلبية على السلع الحيوية مثل البترول والذهب.

أما بالنسبة لهذا المرض المسمى (كورونا)؛ فإنه بالفعل أحدث أزمة اقتصادية عالمية جديدة، تتسع رقعتها يوما بعد يوم. فقد صرحت كريستالينا جورجيفا؛ مديرة صندوق النقد الدولي، في شهر شباط الماضي قائلة: (إن حالة عدم اليقين بشأن السيطرة على فيروس كورونا الجديد تتطلب الاستعداد لمزيد من السيناريوهات السلبية خلال 2020، متوقعة آثارا سلبية على النمو الاقتصادي للصين، وجميع دول العالم بسبب الوباء) وأضافت خلال كلمة في ختام اجتماع مجموعة العشرين لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، المنعقد في العاصمة السعودية الرياض: (سيكون من الحكمة الاستعداد لمزيد من السيناريوهات السلبية...)، وأشارت كريستالينا إلى (مخاطر أخرى بجانب تفشي الفيروس؛ إذ يمكن أن تتأثر مستويات الديون المرتفعة في البلدان والشركات بارتفاع معدلات المخاطرة، أو تشديد غير متوقع في الظروف المالية...).

ويقول جوليان إيفانز بريتشارد، كبير الاقتصاديين الصينيين في كابيتال إيكونوميكس: (إن الانتشار السريع للفيروس؛ يعني أنه لم يعد هناك أي شك في تعطيله الاقتصاد خلال هذا الربع). ويقول إدوارد مويا، كبير محللي الأسواق في أواندا إن: (المخاوف باتت تتزايد من تأثير حظر السفر بشكل كبير على الاقتصاد، في حين إن البعض قلق من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الصيني بنسبة 1٪ أو حتى أكثر في الربع الأول من العام 2020).

وقد أدى تفشي هذا الفيروس إلى آثار سلبية كبيرة على شركات الطيران أيضا. فقد قال اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA): (إن إجمالي الإيرادات العالمية المفقودة لشركات الطيران قد تكون 29.3 مليار دولار، بسبب فيروس كورونا). وأضاف الاتحاد في بيانه أن تقييمه الأولي لتأثير تفشي الفيروس (يُظهر خسارة مُحتملة بنسبة 13٪ لطلب المسافرين على شركات الطيران في منطقة آسيا والمحيط الهادئ).

وأيضا أثر هذا الوباء على أسعار البترول؛ حيث سجلت أسعار النفط أدنى مستوى لها منذ كانون الثاني 2019؛ نتيجة قلق المستثمرين بشأن تأثير فيروس كورونا على الطلب على النفط في الصين. وهبط سعر خام برنت إلى 53.3 دولارا للبرميل، كما هبط سعر الخام الأمريكي دون خمسين دولارا للبرميل، وانخفضت أسعار النفط أكثر من 20٪ مقارنة بأعلى مستوى سجلته الشهر الماضي. وتشير توقعات مؤسسات دولية إلى أن فيروس كورونا خفض الطلب بواقع 260 ألف برميل يوميا داخل الصين، وإلى تخوفات من تعمق ضعف الطلب، مع غياب الوصول إلى لقاح يتصدى للمرض. والصين هي أكبر مستورد للنفط الخام في العالم بمتوسط يومي بلغ 10 ملايين برميل، وهي ثاني أكبر مستهلك له بمتوسط يومي يبلغ 13.2 مليون برميل.

أما التأثير على أسعار الذهب؛ فإن الذهب سجل أعلى مستوى له في أسبوع؛ في ظل سعي المستثمرين إلى البحث عن ملاذ آمن، في ظل استمرار المخاوف بشأن الآثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا؛ الذي يتزايد عدد ضحاياه بشكل يومي ليتجاوز 2000 شخص حتى الآن.

وقال مصطفى نصار الخبير الاقتصادي: (إنه لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين فيما يتعلق بأثر الفيروس على الأسواق، ونرى تنامياً في الوفيات والإصابات، وهنا العواقب الاقتصادية ما زالت غير واضحة، وهو ما يدعم الطلب على الذهب في الفترة المقبلة).

إن هذه الأحداث وغيرها مما سبق يضع العالم بأسره أمام الحقيقة الاقتصادية الساطعة وهي: أن الاقتصاد العالمي هو أوهى من بيت العنكبوت؛ بسبب قيامه على أسس فاسدة سقيمة أولها: أنه بلا جذور، وبلا أوتاد وركائز اقتصادية، خاصة وأن النظام النقدي كما ذكرنا نظام واهٍ غير حقيقي. ويضع العالم كذلك أمام الحقيقة الأهم؛ وهي حاجة العالم لقلع هذا النظام الفاسد، واستبدال نظام رباني صحيح به. وقد نطقت كثير من الألسن، وكتبت كثير من الأقلام في ظل الأزمة السابقة (أزمة الرهن العقاري سنة 2008) بأن الذي يستطيع إنقاذ الاقتصاد العالمي من عثراته وأزماته؛ هو النظام الاقتصادي الإسلامي.

إن هنا ليذكرنا بقول المولى عز وجل؛ وهو يشهد على الكفر وأنظمته السقيمة: [أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ] [التوبة: 109]، ويقول سبحانه: [مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ] [العنكبوت: 41].

نسأله تعالى أن تكون هذه الهزات فاتحة خير لإنقاذ العالم من ضلاله وضياعه؛ لطريق الاستقامة والرشاد...

2792 احتجاجاً في مصر عام 2019 تفضح روايات النظام بشأن الاقتصاد والعدالة

نشر موقع (العربي الجديد، السبت، 5 رجب 1441هـ، 29/02/2020م) خبرا قال فيه: "قالت منصة العدالة الاجتماعية (منظمة مجتمع مدني مصرية) إنها تمكنت من توثيق 2792 احتجاجاً في 2019، أدرجت تحت ثلاثة أنواع مختلفة من الاحتجاجات (الاجتماعية) والعمالية والاقتصادية.

وتصدرت الاحتجاجات (الاجتماعية) هذه الأنواع الثلاثة بواقع 2430 احتجاجاً بنسبة 87 في المائة من إجمالي الاحتجاجات، واحتلت الاحتجاجات العمالية المركز الثاني بواقع 193 احتجاجاً، بنسبة 6.91 في المائة، وأتت الاحتجاجات الاقتصادية في المركز الثالث والأخير بنحو 169 احتجاجاً، بما يمثل قرابة 6 في المائة.

وأشارت المنصة في تقريرها، الذي حمل عنوان "الإصلاح الاقتصادي تحت الاختبار"، إلى أنه على الرغم من التقارير الإيجابية الصادرة عن الحكومة ووعود الرفاهية والتنمية والأرقام الواعدة، فإن هناك حالة استياء عامة، تظهر في صورة احتجاجات وشكاوى وتظاهرات ينظمها مدنيون في الشارع المصري أو عبر الوسائط الإلكترونية.

وقالت إنه "بسبب قمع طرق التعبير المختلفة عن الرأي، اضطر آلاف المصريين إلى التعبير عن مواقفهم عبر الإنترنت، ومع عدم الثقة المتزايد بوسائل الإعلام الحكومية والخاصة، نجد أن الحراك والقدرة على إثارة الرأي العام تظهران غالباً على الإنترنت، لا في الشارع".

ورفض التقرير، الذي حصل "العربي الجديد" على نسخة منه، روايات الدولة بشأن الاقتصاد و(العدالة الاجتماعية)، التي تركز على مؤشرات الاقتصاد الكلي المنتقاة، وتستخدم وفق تعبيره لخدمة الأجندة السياسية، مثل تبرير إجراءات التقشف، ومطالبة الشعب بالتحلي بالصبر، أو الثناء على القيادة السياسية، وفي وسط التضييق على المعارضة المستقلة والقنوات البديلة لحرية التعبير والإعلام والأحزاب السياسية وأنواع أخرى للمشاركة (الاجتماعية)".

منظومة الحكم في الإسلام 2/2

بسام فرحات (أبو ذرّ التونسي)

هل أنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاسبة الحكّام معارضة ديمقراطية..؟؟

إنّ في واقع الأمّة الإسلامية اليوم مفارقة عجيبة: فهي تعتنق العقيدة الإسلامية وتحمل المبدأ الإسلامي بما يختزله من أنظمة ومفاهيم ولكن ليس لها كيان يجسّد مبدأها ويعبّر عن شخصيّتها ويكرّس ثقافتها وحضارتها مع أنّ الدول تنشأ بنشوء الأفكار... فالأصل في الدولة أنّها جهاز تنفيذي لمجموع المفاهيم والمقاييس والقناعات التي ارتضتها الأمّة لنفسها، ولكن يبدو أنّ هناك حشدا من العوائق المركّبة المتداخلة المتضافرة التي تقف حائلا دون تفعيل خيار الأمّة وقيام الدّولة الإسلاميّة... ولعلّ أهمّ وأخطر تلك العقبات غياب النّموذج الذي يحتذى ويقاس عليه من الواقع بل وحتّى من الأذهان: فالأجيال المعاصرة لم تتغيّأ ظلال الخلافة العثمانيّة ولم تعش بالإسلام وليس لديها بالتالي تصوّر أمين للدولة الإسلاميّة ـ أجهزة وطريقة وصلاحيّات ـ ولا استحضار واضح لتنزيل الأحكام الشرعية على وقائع الحياة الجارية... وممّا عمّق الهوّة بين الأمّة ومشروعها ضعف فهم الإسلام والتّشويه الفظيع للثقافة الإسلامية والخضوع لأنظمة الكفر والانضباع بالثقافة الغربية: فالنموذج الغربي السائد والمزدهر مثّل مغناطيسا جاذبا للأمّة الإسلامية الواقعة تحت صدمة الحداثة وعقدة الذنب ومركّب النّقص وطائلة القانون الخلدوني (المغلوب مولع أبدا بالاقتداء بالغالب)... لذلك فإنّ حملة الدّعوة يجدون صعوبة جمّة في تقريب صورة الحكم الإسلامي من أذهان خاوية محكومة بالواقع عاجزة عن أن تنعتق من ربقة ما ترى وتمارس من الأنظمة الديمقراطية الفاسدة، فلا تملك إلاّ أن تقيس غائب منظومة الحكم في الإسلام على شاهد المنظومة الديمقراطية العفنة... هذا القياس الارتجالي المغلوط نحا بالدّولة الإسلاميّة ـ أنظمة وأجهزة ومؤسّسات وأحزابا ومحاسبة ـ نحو التماثل بل التماهي مع طراز الدولة الدّيمقراطية رغم التنافر المشطّ بينهما ـ مصدرا وشكلا ومحتوى وصلاحيّات ـ وقد كنّا تناولنا مسألة التّعدّدية الحزبيّة وخلّصناها من شوائب الدّيمقراطية وسنحاول فيما يلي أن نطرح مسألة المعارضة السّياسية في علاقتها بالمحاسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: فما هو دور الأحزاب السّياسيّة وما هي صلاحيّاتها في كلّ من النّظام الدّيمقراطي ونظام الخلافة..؟؟ وهل هناك معارضة وموالاة بالمفهوم الديمقراطي في الدولة الإسلامية..؟؟ ثمّ ما الفرق بين المحاسبة والمعارضة وبين التنافس والصّراع على السلطة..؟؟

ما المعارضة السّياسية..؟؟

كثيرا ما يلتبس مبدأ المعارضة السّياسية في المنظومة الدّيمقراطية بقاعدة الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر في الإسلام، وممّا يغري بالخلط بينهما أنّهما يشتركان في بعض الممارسات العرضية من قبيل المحاسبة والمطالبة بالحقوق ومناكفة الحكّام والتّشكّي من ظلمهم وسوء تطبيقهم... وقبل الخوض في جوهر المصطلحين نجزم ابتداء أنّهما مختلفان متناقضان بالضّرورة وبشكل مشطّ وذلك لكونهما منبثقين عن عقيدتين وفلسفتين ضديدتين: الإسلام وفصل الدّين عن الحياة...فالمعارضة السّياسية من إفرازات المنظومة الدّيمقراطية تنبع تحديدا من قاعدة (السّيادة للشعب) وتعكس رغبة في ضمان الحرّيات والحقوق السّياسية للأفراد والجماعات، فهي آلية دستورية لممارسة السّيادة والتعبير عن عدم الرّضا من أداء السّلطة الحاكمة ومردودها... أمّا الخلفية الفلسفية التي تستند إليها المعارضة السّياسية في المنظومة الدّيمقراطية فتتمثّل في ثلاث مسلّمات فكريّة، أوّلا: نفي العصمة عن الحكّام، فهم بشر يخطئون ويصيبون...

ثانيا: نفي الحقيقة المطلقة، فكلّ الحقائق ظرفيّة آنية معرّضة للتفنيد والتّجاوز... ثالثا: الحقيقة تنقدح من اصطدام الآراء، فلا أحد يحقّ له أن يدّعي امتلاكها... من هذا المنطلق فإنّ السّلطة والمعارضة توأمان متكاملان لا ينفصلان: فالحكم يفرز طبيعيّا وآليّا أخطاء وهنات ومساوئ وتنافرا بين الحكّام والمحكومين ممّا يغذّي مبدأ المعارضة السّياسية... لذلك فإنّ الدّساتير الوضعيّة الدّيمقراطية ألحّت على الحدّ من سلطة الحاكم ونصّت على الشّروط الكفيلة بمنع تركّز السّلطة وذلك عبر الفصل بين السّلطات ورفع القداسة عن القوانين والدّساتير بمراجعتها وتنقيحها وممارسة المعارضة كأسلوب دائمي لمناكفة السّلطة...

ما الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر...؟؟

في المقابل فإنّ قاعدة الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر ـ ومنها محاسبة الحكّام ـ منبثقة عن العقيدة الإسلاميّة بوصفها حقّا سياسيّا وفرضا على الكفاية وواجبا من أوكد الواجبات فرضه الله تعالى على المسلمين وربط الفلاح والإيمان وتطبيق الشّرع به، قال تعالى مادحا عباده الصّالحين (الآمرون بالمعروف والنّاهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشّر المؤمنين)... وقد أكّد الرّسول صلّى الله عليه وآله وسلّم على هذا الواجب وتوعّد المتنكّبين عنه بعظائم الأمور كما جعل محاسبة الحكّام أفضل أبواب الجهاد والشّهادة حيث قال: (سيّد الشهداء حمزة ورجل قام إلى سلطان جائر فنصحه فقتله)... فقاعدة الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر ومحاسبة الحكّام ليست من قبيل ممارسة السّيادة والحرّية الفرديّة، بل هي آليّة شرعيّة واجبة ومفروضة لضمان الالتزام بالشّرع والوقوف عند حدود الله وأطر الحكّام على الحقّ ومنعهم من الظلم والجور وهضم الحقوق... أمّا الحكمة وفلسفة التّشريع الكامنة وراء هذه القاعدة فلا علاقة لها بنفي العصمة وإنكار الحقيقة المطلقة: فشرعا الرّسول صلّى الله عليه وسلّم معصوم من الخطأ في التبليغ، وكلّ ما ثبت وروده بطريق الوحي فهو حقيقة مطلقة، كما أنّ رأي الأغلبيّة لا يعكس بالضّرورة الحقّ فقد تُجمع على الباطل (وإن تطع أكثر من في الأرض يضلّوك عن سبيل الله) أمّا الحقّ والعدل والصّواب فمحلّها الشرع اللّدني الرّباني.. وعلى هذا الأساس لا حاجة للحدّ من سلطات الحاكم ما دام متقيّدا بالإسلام، ولا ضرورة لمنع تركّز السّلطة في شخص الخليفة فإنّ ذلك مطلوب شرعا لتحقيق الرّعاية... ولكن لكون الخليفة وسائر الحكّام قد مكّنهم الإسلام من سلطات واسعة وهم بشر لهم رغبات وشهوات عديدة، فإذا لم تضبط بتقوى الله والتّذكرة والنّصيحة والوعظ والمحاسبة المؤثّرة فإنّهم سوف ينساقون وراء شهواتهم ويظلمون ويتعسّفون، فتقوى الله أفضل رادع للنّاس حكّاما ومحكومين وخشية الله خير ضمانة للالتزام بالإسلام، وعندما يغيب الوازع الدّاخلي لا بدّ من رادع خارجي ليشكّل لجاما للأهواء وصمّام أمان لاستقامة الحاكم والمحكوم.

ما الفرق بين المعارضة والمحاسبة..؟؟

إلى جانب التّناقض الجوهري النّاشئ عن تباين المصدر العقائدي المبدئي الذي انبثق عنه كلّ مصطلح، يختلف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاسبة الحكّام كواجب وحقّ سياسيّ للمسلم، عن المعارضة السّياسية كمظهر لسيادة الشّعب والحرّية الفرديّة في المنظومة الدّيمقراطيّة وذلك من عدّة أوجه نكتفي بأهمّها:

أولا: تهدف المعارضة في الفكر الغربي إلى إظهار خطأ الممارسات السّياسية للسلطة وكشفها وفضحها بغية إسقاط الحكومة فهي تتقصّد إبراز التّناقضات فتقتصر على الجانب السّلبي وتتربّص بالسّلطة الدّوائر وتتتبّع زلاّتها وعوراتها...أمّا الإسلام فقد جعل من المحاسبة وسيلة للتأكّد من مدى التزام الحاكم بالشّرع حفظا للدّين ومنعا للفساد، لذلك يؤكّد الإسلام على وجوب المبادءة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمحاسبة لإحباط نيّة المخالفة واستباقها والوقاية منها...

ثانيا: إنّ المعارضة في المنظومة الدّيمقراطيّة تقف على طرف نقيض مع الطّاعة وتقتضي بالضّرورة العصيان، فهي تُمارَس بشكل متواصل في كلّ الحالات سواء أ أحسنت الحكومة أم أساءت، فهي معارضة للمعارضة تتعامى عن الإيجابيّات وتنكرها أو تقزّمها وتشوّهها، وتختلق السّلبيات من عدم وتضع البسيط منها تحت مجهر التّضخيم، وهي بهذا الشكل عدميّة ومعرقلة وهدّامة... أمّا الإسلام فيرفض مبدأ المعارضة لذاتها لأنّ الأصل في نظام الإسلام الطّاعة (يا أيّها اللذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرّسول وأولي الأمر منكم) فالمسلم مطالب بالطّاعة والمحاسبة معا بشكل متواز، وبذلك تكون المحاسبة بنّاءة تأخذ بيد السّلطة وتأطرها على الحقّ وتعينها على تكاليف الحكم...

ثالثا: إنّ واقع المعارضة المطلقة في المنظومة الدّيمقراطيّة كشوكة في حلق السّلطة وكونها تعارض لمجرّد المعارضة اقتضى من باب ردّ الفعل وجود الموالاة المطلقة أي الموالاة لمجرّد الموالاة، فالخطأ يترتّب عنه خطأ أفظع منه، وكان لا بدّ للسّلطة من إيجاد أحزاب موالية لها تساندها في الحقّ والباطل مادامت هناك أحزاب تعارضها في الحقّ والباطل... أمّا الطّاعة في الإسلام فليست بمفهوم الموالاة الدّيمقراطي، فالطّاعة الواجبة شرعا هي الطّاعة الواعية أي الطّاعة في الحقّ، أمّا إذا تنكّب الحاكم عن الشّرع فلا سمع ولا طاعة (ولا تطيعوا أمر المسرفين)، من هذا المنطلق فلا وجود في الإسلام لثنائيّة المعارضة والموالاة بالمفهوم الدّيمقراطي...

صراع أم تنافس..؟؟

إنّ الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر ومحاسبة الحكّام هي تجسيد عمليّ حيّ وراق للمشاركة في الحكم: فالإسلام يوجد في واقع الحياة ويطبّق ليس بقوّة الجندي وصرامة القانون فحسب بل وبشعور الأمة بعدالة تشاريعه وتعاونها مع الدّولة بالأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر والمحاسبة وهذا الذي يرقى بأداء الدّولة وينهض بها وبأهلها ،فمسؤوليّة رعاية الشّؤون جماعيّة لأنّ السّياسة في الإسلام هي رعاية شؤون الأمّة داخليّا وخارجيّا وتكون من قبل الدّولة والأمّة معا: فالدّولة هي التي تباشر هذه الرّعاية عمليّا والأمّة هي التي تحاسب بها الدّولة... أمّا المشاركة السّياسية في الفكر الغربي فهي تجسيد لسيادة الشعب والحرية الفردية ولرغبة الأفراد في الحدّ من سلطة الحاكم وسيطرة الدّولة، فالمعارضة السّياسية هي بمثابة العدوّ المخادع الماكر للسّلطة القائمة تكتفي بالانتقاد والعرقلة والتجييش ضدّها وتحيّن الفرص للإجهاز عليها والانقضاض على الحكم بوصفه مغنما لا مغرما ومسؤولية جسيمة...

إنّ الأحزاب العلمانيّة تسعى إلى الوصول للحكم وتشكيل وزارات أو انتخاب رؤساء في ظلّ المنظومة الدّيمقراطيّة التي حُدّدت فيها مدّة الرّئاسة، ولذلك فهي تتصارع مع السّلطة وفيما بينها لتحقيق حلمها بما يحيل عليه الصّراع من تكالب وانتهازيّة وتجاذبات وتحالف مع الشيطان بصرف النّظر عن الصّالح العام...أمّا الأمر في الإسلام فيختلف تماما: إذ لا توجد مدّة محدّدة لحكم الخليفة ما لم يُظهر ما يوجب عزله، وبالتّالي فلا حاجة لصراع الأحزاب وتقاتلها لأجل الحكم ويُفسح المجال للتنافس النّزيه من أجل أداء الواجب والنّهوض بالإسلام والمسلمين، فمهمّة الأحزاب في الدّولة الإسلامية هي مراقبة الخليفة وجهاز الحكم لضمان تنفيذ الإسلام وتقديم النّصح والمساعدة وجمع الأمّة على طاعة وليّ الأمر... فتنافس الأحزاب في الدّولة الإسلاميّة هو تنافس على التّعاون مع الخليفة في تنفيذ السّياسات العامّة وتقديم المشورة له وتحقيق سلطان الأمّة بمراقبة الخليفة ومحاسبته وفق الأحكام الشّرعيّة، وهذا لا يمنع الأحزاب في الدولة الإسلامية من أن تكون مستعدّة لسدّ الثّغور إذا حصل في السّلطة طبيعيّا دون أن يكون ذلك مشغلها الرئيسي وهاجسها المؤرّق الذي قد يحيد بها عن وظيفتها

التعارض بين نظام الحكم الديمقراطي ونظام الحكم في الإسلام

النظام الديمقراطي يتناقض مع النظام الإسلامي في الأساس والأصول والفروع. وإذا كان هناك تشابه في بعض الفروع فهذا ليس مبررًا للخلط بينهما؛ لأن الديمقراطية كفر والإسلام إيمان. هذا وقد استمرت الدولة الإسلامية تطبق نظام الإسلام ما يزيد على ثلاثة عشر قرنًا ولم تستعمل كلمة الديمقراطية، ولم تستعمل معانيها.

ومع غياب نظام الإسلام، صار الناس يرون نظامًا ديمقراطيًا تقابله أنظمة استبدادية بوليسية مخابراتية، ومن الطبيعي أن يفضل الناس الديمقراطية على الاستبدادية البوليسية. وهذه كلها أنظمة كفر. ونحن حين نرفض الديمقراطية لا يعني أننا نختار الاستبدادية البوليسية الظالمة، بل نختار الإسلام الذي هو رحمة للعالمين من الرحمن الرحيم.

ومن الفروع التي اشتبهت على الناس كون الإسلام يقول باختيار الخليفة عن طريق الانتخاب والبيعة، والديمقراطية تقول باختيار الحاكم عن طريق الانتخاب، كذلك ممثلو الشعب يجري اختيارهم عن طريق صناديق الاقتراع في الإسلام والديمقراطية. وفي الإسلام يوجد شورى وفي الديمقراطية يوجد شورى. وفي الإسلام الأمة تحاسب الحاكم وفي الديمقراطية كذلك. مما جعل قصيري النظر يتوهّمون أن الديمقراطية من الإسلام، أو أن الإسلام ديمقراطي.

وفيما يلي إيجاز لكل من النظامين يوضح التعارض بينهما:

1- أساس النظام الديمقراطي من وضع البشر؛ فيعطي البشر صلاحية التشريع من دون الله. بينما أساس نظام الحكم في الإسلام من الوحي الإلهي. فهو يجعل التشريع من حق الخالق وحده.

2- نظام الحكم الديمقراطي جمهوري أو ملكي. ويجوز التحول فيه من الملكي إلى الجمهوري أو العكس. بينما نظام الحكم الإسلامي خلافة. وهو نظام ليس فيه وراثة. ولا يجوز التحول من الخلافة إلى النظام الجمهوري أو الملكي.

3- الحكم الديمقراطي يقوم على:

أ- السيادة للشعب. ب- والشعب مصدر السلطات.

وجهاز الحكم في الديمقراطية يتكون من سلطات ثلاث هي التي تسن القوانين وتنفذها، وهي: أ- السلطة التنفيذية (الوزارة). ب- السلطة التشريعية (البرلمان). ج- السلطة القضائية (القضاء) ويساند هذه السلطات مؤسسات أخرى كالجيش والأمن العام والأمن الداخلي، وأجهزة أخرى.

بينما يقوم الحكم في الإسلام على:

أ- السيادة للشرع وليست للشعب. ب- السلطان للأمة، وهي تُنيب عنها من يطبق الشرع وينفذه.

أما جهاز الحكم في الإسلام فهو:

أ- الخليفة. ب- معاون التفويض. ج- معاون التنفيذ. د- أمارة الجهاد (وتشرف على شؤون: الجيش، والداخلية والخارجية والصناعة). هـ- الولاة. و- القضاء. ز- مصالح الدولة. ح- مجلس الأمة.

4- بما أن السيادة للشعب، فالشعب هو الذي يسن القوانين، بينما في الإسلام فإن الوحي هو المصدر الوحيد للقوانين، والشعب ينتخب من يطبق عليه الشرع.

5- في النظام الديمقراطي القضاء يكون مدنيًا. بينما في الإسلام يكون القضاء شرعيًا.

6- في النظام الديمقراطي السياسة الخارجية تقوم على احترام الحدود الدولية والمياه الإقليمية؛ لأنها تكريس لاحترام حرية الشعوب في اختيار أنظمتها وقوانينها وحكامها. بينما في ظل نظام الحكم الإسلامي، تكون السياسة الخارجية مرتبطة بالجهاد لنشر الإسلام، فهي تحطم الحدود والحواجز المادية لتخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد.

7- النظام الديمقراطي يكرس التقسيم وتعدد الدويلات أو ما يسمى احترام الاستقلال لتلك الدويلات. بينما نظام الخلافة لايعترف بالحدود المادية، ولا بالاستقلال لبلد إسلامي عن بلد أخر، فالأمة واحدة والجيش واحد، والراية واحدة، والمالية واحدة إلخ.

8- الأنظمة الديمقراطية تحترم القوميات، والعرقيات، والنعرات الجاهلية وتحييها وتحافظ عليها. بينما نظام الحكم في الإسلام يذيب جميع القوميات والقبليات والأعراق ويصهرها بالإسلام.

9- يتم اختيار الحاكم في الأنظمة الديمقراطية لمدة حكم مؤقتة من 4 إلى 6 سنوات. بينما يتم اختيار الخليفة مدى الحياة مادام قادرًا مستقيمًا.

10- في الديمقراطية يجوز التمرد على الحاكم والتظاهر ورفض طاعته وإعلان العصيان عليه. أما في الإسلام؛ فلا يجوز التمرد والعصيان إلا في حالة واحدة هي حين يأمر الخليفة بكفر بواح.

11- ينقسم المجتمع في ظل الديمقراطية إلى موالاة ومعارضة. بينما في الإسلام لا ينقسم المجتمع إلى قسمين، بل يقوم الشعب أو مجلس الأمة بمحاسبة الحاكم، وإن استحق العزل شرعًا تتولى محكمة المظالم عزله. فإما الطاعة لولي الأمر مع محاسبته، وإما العزل.

12- الديمقراطية تجيز لجميع أفراد الشعب التسابق والتنافس للوصول لمنصب الحاكم، بغض النظر عن مؤهلاته أو صفاته الشخصية أو التزامه الديني. حتى لو كان ممثلًا. بينما يشترط الإسلام فيمن يتقدم لهذا المنصب أن يكون رجلاً وليس امرأة، مسلمًا وليس كافرًا، بالغًا وليس صبيًا، عاقلًا وليس مجنونًا، حرًا وليس عبدًا أو مسيطرًا عليه بما يشبه العبودية، عدلًا وليس فاسقًا، وهناك شروط أفضلية كأن يكون مجتهدًا وغير ذلك.

13- الديمقراطية ليست الشورى، فالديمقراطية طريقة حكم لها كليات وجزئيات، وهي تسيُّر شؤون الحياة كلها حسب وجهة نظر معينة، وهي ليست نابعة من الشرع، فهي ليست حكمًا شرعيًا كالشورى. بينما الشورى في الإسلام ليست طريقة حكم لها كليات وجزئيات، وهي ليست أصلًا من أصول الحكم، بل هي مجرد أخذ الرأي، وأخذ الرأي لايكون ملزمًا في حالات، ويكون ملزمًا في حالات أخرى. والشورى حكم شرعي وليست من وضع البشر كالديمقراطية.

14- الديمقراطية لا تهتم بالمصدر الذي يجب أن تؤخذ منه الأفكار المتعلقة بالعقيدة، ولا الأفكار المتعلقة بالحضارة ولا الأحكام الشرعية. بينما يُلزم الإسلام معتنقيه بأن يأخذوا كل ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم كمصدر للعقيدة وللحضارة وللأحكام الشرعية، قال تعالى: (وَمَا ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ) وقال سبحانه: (يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ) وقال: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد»؛ لذلك يحرم أخذ أفكار الغرب أو عقيدته الرأسمالية أو حضارته ووجهة نظره.

15- الديمقراطية نابعة من العقيدة الرأسمالية التي تفصل الدين عن الدولة، بل تفصل الدين عن شؤون الحياة كلها، لذا هم يقولون: «دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله». بينما تقوم الدولة الإسلامية على العقيدة الإسلامية التي لا تفصل بين الدين والدولة، ولا بين الدين والحياة، بل هي توجب تسيير الحياة والدولة بأوامر الله ونواهيه، أي بالأحكام الشرعية.

16- في النظام الديمقراطي تسود العلمانية. بينما في نظام الحكم الإسلامي يسود الشرع.

17- الحياة الديمقراطية هي ابنة حضارة تقوم على النفعية البحتة، ولا تقيم وزنًا لغير القيم المادية النفعية. بينما الحضارة الإسلامية تقوم على أساس روحي هو الإيمان بالله تعالى، وجعل الحلال والحرام مقياسًا لجميع الأعمال في الحياة.

18- عند أهل الديمقراطية السعادة هي الحصول على أكبر قدر ممكن من المتع الجسدية الزائلة. بينما عند المسلمين وفي الحضارة الإسلامية ينظر إلى السعادة بأنها الفوز برضوان الله تعالى.

19- في الديمقراطية الحكم للأكثرية، حتى ولو كانت الأكثرية على باطل. والأكثرية قد تكون:

أ- أكثرية الشعب باستفتاء عام.

ب- أكثرية النواب في التصويت على مشروع قانون.

ج- أكثرية الوزراء في وضع مشروع قانون أو تنفيذ سياسة معينة.

د- أكثرية نقابية أو جمعية.

هـ- أكثرية لمنح الثقة للوزارة أو حجبها عنها.

و- جميع قرارات المجالس النيابية والوزارية يلزمها أكثرية لتنفذ.

بينما في الإسلام الحكم للشرع، حتى ولو وقف معه الأقلية مهما صغر حجم الأقلية. وعلى الشكل الآتي:

أ- تنفيذ وتطبيق الحكم الشرعي لا يرجع فيه لرأي الأكثرية.

ب- الرأي الفني، أو رأي أهل الاختصاص والخبرة لا يلزمه أكثرية.

ج- هناك حالة واحدة يؤخذ فيها برأي الأكثرية وهي معرفة الرأي في الإقدام على عمل مباح أو عدم الإقدام عليه، مثل نزول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عند رأي الأكثرية للخروج من المدينة لملاقاة الكفار في معركة أحُد.

20- الديمقراطية تقدس الحريات.الحريات في المفهوم الغربي ليست تحرير الإنسان من الرق. فالرقيق لم يعد لهم وجود. وهي ليست التحرر من الاستعمار، بل هي التي تستعمر الشعوب، فلا يظن أحد أن الحريات الغربية هي معارضة الاستعمار، بل الحريات عندهم أربع:

أولًا: حرية المعتقد أو العقيدة: فيحق للإنسان عندهم أن يعتقد العقيدة التي يريدها دون ضغط أو إكراه .كما يحق له أن يترك عقيدته ودينه للتحول إلى عقيدة جديدة أو دين جديد، وفي نظرهم يحق للمسلم التحول إلى النصرانية أو اليهودية أو البوذية أو الشيوعية بمنتهى الحرية.

ثانيًا: حرية الرأي: ويجوز في ظل الديمقراطية للفرد أن يحمل أي رأي أو فكر، وأن يقول أي رأي أو فكر، وأن يدعو لأي رأي أو فكر. وأن يعبر عن ذلك بأي أسلوب. وليس للدولة أو للإفراد حق منع أي إنسان من ذلك، بل إن القوانين تسن عندهم لحماية حرية الرأي، وتحمي الآراء التي تخالف الدين أو تتهجم عليه وعلى الأنبياء والرسل كما حصل مع سلمان رشدي (السيئ الذكر) وغيره ممن تناولوا الإسلام والقرآن والرسول صلى الله عليه وسلم من أهل الغرب.

ثالثًا: حرية التملك: وهي الحرية التي أفرزت النظام الرأسمالي في الاقتصاد، فأوجدت فكرة استعمار الشعوب ونهب خيراتها، وهي تبيح للإنسان أن يمتلك المال بواسطة السرقة المقنّعة، وبواسطة الربا، والاحتكار، والغش، والقمار، والغبن الفاحش، والزنا، واللواط، واستخدام جمال المرأة وأنوثتها للكسب المادي، وبواسطة صناعة الخمر وبيعها.

رابعًا: الحرية الشخصية: وهي في النظام الديمقراطي حرية الانفلات من كل قيد، وحرية التحلل من كل القيم الروحية والخلقية والإنسانية. وهذه الحرية تبيح للشاب والفتاة ممارسة أي سلوك لا أخلاقي على مرأى من الجميع، سرًا وعلانية، وحرية ممارسة الشذوذ الجنسي، وشرب الخمر، وتمرد الشاب أو الفتاة على أولياء أمورهم بحجة الحرية الشخصية. تلك الحرية التي أثمرت مرض الإيدز وغيره من الأمراض التي شاعت عندهم نتيجة هذا الانفلات.

بينما يعتبر الإسلام الحريات بالمفهوم الغربي حرامًا ومخالفًا للشرع. فالحرية في المفهوم الإسلامي لا وجود لها إلا في الانعتاق من العبودية للبشر والتي هي الرق الذي لم يعد موجودًا؛ لذلك فحيثما ذكرت الآن فانها لاتعني سوى الحريات الغربية. والمسلم يفخر بعبوديته لله تعالى، وهي أكرم صفة يتصف بها المسلم. ومن كمال العبودية أن يطيع العبد أوامر المعبود. وموقف الإسلام من حرياتهم هو:

أولًا: حرية المعتقد: لايجوز للمسلم أن يتحول إلى دين آخر قال صلى الله عليه وسلم: «من بدّل دينه فاقتلوه» سواء أكان المرتد فردًا أم جماعة.

ثانيًا: حرية الرأي: فالرأي في الإسلام مقيّد بالأحكام الشرعية وليس حرًا فهو إما:

أ- رأيٌ حرام قوله: كالغيبة، والنميمة، وقذف المحصنات، ومهاجمة الإسلام والطعن فيه.

ب- أو رأيٌ فرض قوله: مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومحاسبة الحكام.

ج- أو رأيٌ مباح لك فيه أن تقول خيرًا أو أن تصمت.

ثالثًا: حرية التملك: فالتملك في الإسلام مقيد بالشرع فلا يجوز للإنسان أن يتملك كما يشاء، بطريق الحلال أو بطريق الحرام. وله أن يتملك بأسباب التملك الشرعية كالعمل (بكل فروعه كالتجارة والصناعة والزراعة والخدمات)، والإرث، والهبة، والوصية.

رابعًا: الحرية الشخصية: فالإسلام حرّم الانفلات من العقال الذي يسمى الحرية الشخصية، فالشخص ليس حرًا في أن يؤذي نفسه أو ينهي حياته بالانتحار، أو أن يقترف الزنا واللواط تحت ذريعة الحرية الشخصية، أو أن يتهرب من الإنفاق على والديه العاجزين تحت ذريعة الحرية الشخصية، أو أن يخرج الفتى والفتاة مع عشيقته أو عشيقها بحجة الحرية الشخصية، والإسلام لا يجيز للشاب أن يتحرش بالفتاة في الشارع أو أن يُسمعها كلامًا منافيًا للحشمة والوقار، ولا أن يقبّل زوجته على مرأى من جمهور الناس.

بعد هذا العرض الموجز، فعن أيّ ديمقراطية بعد ذلك كله يتحدّثون؟!. وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ: إن الديمقراطية من الإسلام! بل وصل الحال ببعضهم إلى القول: إن الديمقراطية بضاعتنا التي رُدّت إلينا!. إنها جرأة على دين الله وتلبيس على الحق. وصدق الله تعالى إذ يقول في محكم تنزيله: (وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِ) .

وَإِنِ اسْتَنصَرُوكم فِي الدِّينِ فَعَلَيْكمُ النَّصْر

بدعوة من حزب التحرير: وقفة حاشدة تنديدا بمجازر الهندوس في حق مسلمي الهند

نظّم حزب التحرير في تونس اليوم الجمعة 6 مارس 2020 وقفة حاشدة أمام جامع الفتح بالعاصمة تضامنا مع مسلمي الهند وتنديدا بصمت الجميع على ما يتعرض له المسلمون في مختلف أركان المعمورة من بطش وتعذيب وتنكيل. في الهند وبورما والإيغور وافريقيا الوسطى وغيرها...

وقفة شهدت حضورا ملفتا وتفاعلا كبيرا مع ما رُفع فيها من شعارات تنادي بنصرة المسلمين المضطهدين في كل بقاع الأرض، ومنها: "أما آن للمسلمين أن يغضبو لدينهم وإخوانهم" "وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَن يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيد"، كما ذكّر الحاضرون بمرور بضع أيام على ذكرى أليمة، ذكرى إسقاط دولة الخلافة، الدّولة التي كانت تجمع المسلمين وتحميهم، في 03/1924م الموافق لـ28 من رجب سنة 1342هـ.

وتشهد العاصمة الهندية دلهي مجازرا من الهندوس عبدة البقر ضد المسلمين، راح ضحيتها أكثر من 40 مسلما وأصيب أكثر من 200. وتخللها إزهاق للأرواح وتدمير للممتلكات والمساجد. وكان ذلك بمثابة عقاب للمسلمين على احتجاجهم ضد تطبيق قانون تعديل الجنسية 2019. وقد كان واضحا أن تواطؤ قوات الأمن والشرطة الهندية مع المجرمين، هو دليل على كراهية الحكومة الهندية للمسلمين، حيث كان أزلامها يشاهدون القتل والحرق الذي يمارسه بلطجيتهم ضد المسلمين بدم بارد، بل ويحرضونهم على ذلك.

فقد أصبحت كراهية المسلمين بمثابة العلامة المميزة للإرهابيين الهندوس، الذين كانوا حريصين على نشر مقاطع الفيديو التي صُوّرت لهم وهم يقومون بجرائمهم دون خوف من المساءلة بموجب القانون، وحتى الشرطة التي تعمل كتفا بكتف مع الإرهابيين الهندوس قد شُوهدت أيضا وهي تصوّر مقاطع فيديو للمذابح. ويوضّح توقيت المجازر التي تزامنت مع زيارة الرئيس الأمريكي ترامب للهند، بما في ذلك تصريح ترامب عن عدم اكتراثه بالمسلمين في الهند، وعدم مبالاة أمريكا باضطهاد المسلمين، ففي خطاب استقباله في 24 فيفري 2020 في استاد موتيرا في أحمد آباد، أظهر ترامب مدى كراهية أمريكا والهند للإسلام والمسلمين؛ وذلك عندما عبّر عن نيته مواصلة الحرب ضد ما أسماه (التطرف الإسلامي) من خلال الشراكة مع الهند والإشارة إلى هزيمة أمريكا لتنظيم الدولة.

وقال عضو حزب التحرير عادل داود لدى إلقائه كلمة بين الحاضرين، إن بغياب دولة الخلافة التي تحمي جميع المسلمين في المعمورة استقوت كل ملل الكفر على المسلمين وتجرّأ حتى عبدة البقر وأذل الناس على خير أمة أخرجت للناس، ووجه نداء إلى جيوش المسلمين أن لا تظلوا متفرجين على إخوانكم المسلمين وانتهاك أعراضهم وأنتم رابضون في ثكناتكم، وأنتم تقرأون قول الله سبحانه وتعالى: [وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ]، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: [الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ يَرُدُّ مُشِدُّهُمْ عَلَى مُضْعِفِهِمْ وَمُتَسَرِّيهِمْ عَلَى قَاعِدِهِمْ لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ] سنن أبو داود؟!

وقال إن دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة القائمة قريبا بإذن الله ستحاسب أمريكا والهند وكل من ارتكب جريمة بحق الإسلام والمسلمين، دونما تهاون ولا تفريط في قطرة دم سالت من أجساد المسلمين.

مسلمو الهند والإيغور وافريقيا الوسطى
وبورما والأقصى و سوريا و...
يستصرخون المخلصين من أبناء الأمة
أين عُمر ؟.. أين صلاح الدين ؟..
أين جيوش المسلمين ؟!

نصرة لإخواننا المسلمين
في الهند الذين يقتلون

متفرقات عالمية

إيمانويل ماكرون يتعهد بفوز المعركة ضد المسلمين خالقا مجتمعات منفصلة في فرنسا

ذي ديلي ميل - في أثناء زيارته لمحطة شرطة في مقاطعة ملهاوس المكتظة بالسكان، في شرق البلاد، قال الرئيس الفرنسي: «على الجمهورية الإيفاء بوعودها، يجب علينا محاربة العنصرية لأن الجمهورية عندما تُخلف بوعودها، سيحاول آخرون استبدالها». كما أضاف: «لقد قررنا الفوز بالمعركة ضد العنصرية الإسلامية باستخدام التعليم والاقتصاد». مشيرا بذلك إلى «الطائفية» - وهي مجتمعات ذات حكم ذاتي داخل الدولة - وقال الرئيس إنه سئم من سماع أن هناك أطفالا يُخرجون من مدارسهم لأسباب سياسية متطرفة تتعلق بالإسلام. وقال ماكرون: «نحن هنا لسبب أننا نتشارك مع المسلمين - الصراع ضد الطائفية». وأضاف قائلا: «يجب أن نقاتل التمييز العنصري - يجب أن نحقق جدارتنا في كل مكان. وفرنسا جمهورية علمانية لا تملك إحصاءات رسمية لديانة أو الأصل العرقي لمواطنيها». لكن بورتزويلر، وهي ضاحية المدينة الشرقية لملهاوس التي زارها السيد ماكرون، تعتبر مصدر قلق أمني بسبب التوترات التي تتعلق بالمعتقدات الدينية. في عام 2012، تم تصنيف بورتزويلر - والتي يقطنها 15,000 نسمة - كواحدة من 47 «المقاطعات التي تستعدي الجمهورية» حيث إن القيم الفرنسية التقليدية يتم تحديها. وهذا أدى إلى نشر المزيد من الشرطة والتدابير الأمنية في المنطقة، ومراقبة أشد صرامة على الخطابات المتطرفة. والعديد من الذين يعيشون في بورزويلر تربطهم علاقات بالمستعمرات الفرنسية السابقة في شمال أفريقيا، كالجزائر. كما كانت هناك مخاوف تتعلق بـ 25 مليون جنيه جديدة لتمويل مسجد النور والمركز الإسلامي في ملهاوس، لأن نصف هذا المبلغ يأتي من دولة قطر الغنية بالغاز والنفط. ويوجد في فرنسا جالية مسلمة تُقدّر بحوالي 6 مليون نسمة - وهي الأكبر في أوروبا الغربية. وهناك ادعاءات متكررة تتعلق بالتمييز العنصري ضدهم، خصوصا أولئك الذين يعيشون في مناطق سكنية كبورتزويلر. والأحزاب كالتجمع الوطني - والذي كان يُدعى الجبهة الوطنية - تعرّض مرارا لاتهامات تتعلق بالتحيّز ضد المسلمين، إضافة إلى الأحزاب اليمينية كالجمهوريين. كما أن السيد ماكرون بنفسه تم اتهامه بالتحيز أكثر لليمين، وذلك في محاولة منه لكسب أصواتٍ من كلا الحزبين.

من المثير للاهتمام أن نرى أن ماكرون يضحي بالتعددية من أجل استيعاب المسلمين الفرنسيين. فالتعددية تعني منح كل عرقية في المجتمع السائد مساحة يمكن فيها احترام ثقافتهم دون التعرض لها. لكن الغرب نادرا ما يعترف بإخفاقاته وأخطائه في الفكر العلماني الليبرالي؛ حيث إن الطائفية غير عملية ولا توجد إلا في الخيال.

هجوم هاناو يكشف سم العنصرية في ألمانيا، حسب قول ميركل

الغارديان - قالت أنجيلا ميركل إن جريمة قتل تسعة أشخاص في حادثة إطلاق النار التي قام بها من يُشتبه بأنه يميني متطرف كشفت عن «سم» العنصرية والكراهية في ألمانيا. وشن الرجل، الذي عُرف بتوبياس راثجين، 43 عاما، هجمات على مقهيي شيشة في هاناو، وهي بلدة ركاب بالقرب من فرانكفورت، وذلك قبل قيامه بقتل أمه، جاعلا بذلك حصيلة القتلى 10 أشخاص، ثم أقدم على الانتحار، كما قالت الشرطة. وقال المحققون إنه صاحب «عقلية شديدة العنصرية»، مرفقين مع ذلك تسجيل فيديو وبياناً مطولاً نشره على مواقع التواصل. وقالت السلطات إنها تعاملت مع الهجمات على أنها إرهاب محلي. وجميع التسعة الذين قُتلوا في مقاهي الشيشة هم من أصول مهاجرة، وخمسة منهم على الأقل أتراك، عدد منهم من أصل كردي، كما قال المدعي العام. كما تم جرح ستة آخرين، واحد منهم تعرض لإصابات بالغة. كما كانت هناك تقارير غير مؤكدة عن أنه يوجد امرأة حامل وأم لطفلين من بين الضحايا. وقد وعدت ميركل أن الدولة ستقف «بقوة وحزم» ضد أولئك الذين يحاولون تقسيم المجتمع. وقال نشطاء في حقوق المهاجرين في ألمانيا إن الهجمات مؤشر على اللامبالاة واسعة النطاق التي تُظهرها الدولة للمتطرفين اليمينيين، على الرغم من وجود أدلة على صعودهم. وقال محمد دايماجولير، وهو محام عن ضحايا الإرهاب اليميني المتطرف: «إذا بقي الشعب صامتا مدة كافية، عندها فإن أمورا كهذه ستحدث». وأضاف: «كان بإمكانكم وقف هذا الهجوم. يخبرنا الناس أنهم تعلموا من أوشفيتز، لكن هذا يُظهر أن كلامهم لا معنى له».

لقد أخطأت ميركل مرة أخرى. إن هناك أمرا متجذرا يثير القلق في العقلية الأوروبية. وهو يعود إلى زمن الصليبيين، عندما كانت البابوية تصور المسلمين بأنهم مشركون، وكانت الجماهير النصرانية تُحرك لتكره العالم الإسلامي ولتنضم لجيوش الصليبيين. إن فشل أوروبا بالاعتراف بتلك الحقيقة يعني أن القادة أمثال ميركل وغيرها ينظرون إلى اليمين المتطرف على أنه بوليصة تأمين لطرد المسلمين من شواطئ أوروبا عندما تستدعي الحاجة إلى ذلك.

محاولة توضيح لما يحدث في إدلب اليوم من مد وجزر

الدكتور فرج ممدوح

بالنسبة لأمريكا الموضوع هو مسرحية (إرجاع سوريا كاملة للأسد عميل أمريكا).

والممثلون هم تركيا وروسيا ومن قبل إيران التي أنهي دورها في سوريا بمقتل سليماني.

بالنسبة للأطراف أو الممثلين فكل منهم يحفظ القسم الذي يخصه في نص المسرحية ويحاول أن يطبقه باجتهاده، وهذا ما حصل حتى وصلت الأمور إلى إدلب.

هؤلاء الممثلون لا يثقون ببعضهم، ولعل الثقة الوحيدة التي بينهم هي أنهم داخل مسرحية أمريكا، أي أنهم ممثلون في النص الأمريكي الكبير.

ولذلك كلما اختلفوا لدرجة كبيرة نزل المسؤول الأمريكي ليعيد سقف الخلاف بينهم للحد المرسوم بالنص، ولم يأت بعد الفصل الأخير للمسرحية (إخراج الروس والأتراك)، ولكن فصل طرد إيران قد أتى.

نقطة مهمة: تركيا تعرف أن إنهاء الملف في إدلب وإرجاعها للنظام معناه بداية جديدة لفتح ملف الأكراد من جديد ولكن على حساب تركيا. هذا مع تمسك تركيا بكل فصول مسرحية أمريكا الأخرى.

الروس يعتبرون أن الأكراد هم لاعب أكثر مرونة ويخدم الأهداف الروسية بعيدة الأمد وحتى الأمريكية (تمزيق تركيا)، ولذلك تصر روسيا ومن خلفها أمريكا على إرجاع إدلب للأسد.

أمريكا لا يعنيها الضحايا وعددهم ولا الخسائر على الأرض، فهي تنظر للمتصارعين كوقود للوصول إلى هدفها.

على المسلمين أن يدركوا هذه الحقائق وأن يتصرفوا بوعي وباستقلال عن مشاريع تركيا وأمريكا وروسيا، أي فتح الجبهات كلها من جديد.

الأيام حبلى ولكن لعل الله يخرج من هذه الشدة الفرج، فبيده وحده مقاليد الأمور ومفاتيح الأبواب...

منذ ستة أشهر، الهند تستمر بحظر الإنترنت في كشمير

صوت أمريكا - منذ ستة أشهر، ألغت الهند الحق الدستوري لكشمير بالحكم الذاتي. كما بدأ مسؤولون هنود بفرض حظر على وسائل التواصل في كشمير. ففي الأسبوع الماضي، وصفت الحكومة عودة الإنترنت المحدود وبطيء السرعة لبعض المناطق في كشمير كخطوة نحو الحياة الطبيعية. إلا أن ذلك لـ7 مليون شخص الذين يعيشون في كشمير، لا يوجد سوى القليل من المؤشرات على الحياة الطبيعية. فهناك بعض المواقع الإلكترونية المسموحة بعد الحصول على موافقة الحكومة. أما مواقع التواصل كالفيسبوك والواتسآب وتويتر فما زالت محظورة. وبينما يمكن لجميع المستخدمين زيارة اليوتيوب ونيتفليكس، إلا أن سرعة اتصال الإنترنت بطيئة جدا للتمكن من مشاهدة الفيديوهات مباشرة. وبعض الكشميريين تمكنوا من التخلص من هذه المعضلة باستخدام شبكات خاصة افتراضية. فمثل هذه الخدمات تسمح للمستخدمين بالدخول إلى المواقع الإلكترونية المحظورة. لكن مسؤولين هنود يعملون على إيجاد وسيلة لحظر ذلك أيضا. قال نيخيل باهوا، وهو ناشط حقوق رقمية في الهند: "لا يزال ذلك إغلاقا للإنترنت، أيمكنك تخيل حدوث ذلك في دلهي؟". أما الجزء الذي تحكمه الهند من كشمير فهو من أكثر الأماكن عسكرية في العالم قبل الصيف الماضي. ومنذ ذلك الوقت، استمرت المزيد من القوات بالقدوم. وبالتالي فرض قيود صارمة على الحقوق المدنية والمعلومات. وقالت الحكومة إنها حظرت الإنترنت لمنع محتجين ضد الهند من التمرد للقتال من أجل الاستقلال أو الاتحاد مع باكستان. يذكر أن باكستان تسيطر على الجزء ذي الأغلبية المسلمة من كشمير.

في الوقت الذي يتم فيه عزل كشمير واقعيا ورقميا من الهنود المتعصبين، فإن البلاد الإسلامية غارقة في حالة سبات. إن تقاعس حكام المسلمين يؤكد خيانتهم. إن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو إقامة دولة الخلافة الراشدة التي ستحرر كل بلاد المسلمين المحتلة.

لاجئون مشردون أم إخوة على الرأس وفي العين؟

م. أسامة الثويني - الكويت

الخبر:

الرئيس التركي يحذر من تدفق ملايين اللاجئين ويندد بعدم اكتراث الأوروبيين. (قناة الجزيرة، 2 آذار 2020)

التعليق:

مأساة الهجرة واللجوء والنزوح، هذه هي إحدى أوجه مشهد الظلم والهوان والإذلال الذي يتعرض له أبناء خير أمة أخرجت للناس.

كلا، ليس أبناء هذه الأمة الكريمة عبئاً تمنّ عليه بعض الأنظمة بمخيمات صحراوية، والبعض يتخذهم سلاحاً يهدد ويبتز به الآخرين، والبعض الآخر يفرغ عليهم أحقاده العنصرية البغيضة.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، وقال رسول الله r: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى»، وقال r: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ؛ لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَكْذِبُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ»، وقال r: «الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ»، وقال r: «من لا يَرْحَمْ لاَ يُرْحَمْ»، وقال r: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا، نَفَّسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

إنه من أقل الواجب على الدول القائمة في بلاد المسلمين رفع كافة المعوقات التي تحول دون إقامة المسلمين المنكوبين في بلاد المسلمين إقامة كريمة، وتوفير ما يلزمهم من مسكن وتطبيب وتعليم وسوى ذلك من خدمات عامة، وتيسير السبل الكريمة للرزق في قطاعات العمل العامة والخاصة. وهذا المطلب ليس من باب المناشدة والاستعطاف، بل هو من باب المسؤولية الشرعية. قال r: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ».

المسلم المهجّر المنكوب مكانه في بؤبؤ العين وليس في أعماق المحيطات.

أمريكا تستلم ملف سد النهضة الإثيوبي

رويترز 29/2/2020 - قال وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين يوم الجمعة إن الولايات المتحدة ستواصل العمل مع مصر وإثيوبيا والسودان إلى أن توقع الدول الثلاث على اتفاق بشأن سد النهضة الإثيوبي.

وكان من المتوقع أن تبرم الدول الثلاث اتفاقا في واشنطن الأسبوع الماضي بخصوص ملء وتشغيل السد الذي تبلغ تكلفته أربعة مليارات دولار لكن إثيوبيا تخلفت عن الاجتماع ووقعت مصر فقط عليه بالأحرف الأولى.

وستكتنف سد النهضة الإثيوبي مشكلتين رئيسيتين، الأولى من حيث السلامة ومخاطر الانهيار التي يمكن أن تهدد المدن المصرية والسودانية بالغرق في حال حدوثه، وقال منوتشين إن دولتي المصب وهما السودان ومصر تشعران بقلق بشأن عدم اكتمال العمل الخاص بالتشغيل الآمن للسد.

والمشكلة الثانية هي النقص الشديد للمياه أثناء فترة ملئه، وكانت مصر قد أسملت رقبتها لأمريكا باعتبار أنها الحكم في مفاوضات السد، وقال منوتشين إن الاتفاق الذي جرى التوصل إليه خلال الأشهر الأربعة الماضية بمشاركة الدول الثلاث والبنك الدولي "يتناول كل القضايا بطريقة متوازنة ومنصفة". وقد علمنا من خطة ترامب لفلسطين "صفقة ترامب" كيف يكون عدل أمريكا مع المسلمين، لكن حكومة مصر العميلة لأمريكا تصدق عدلها، وقالت مصر "إنه اتفاق عادل ومتوازن ويحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث" مضيفة أنها "تأسف لتغيب إثيوبيا غير المبرر عن هذا الاجتماع في هذه المرحلة الحاسمة من المفاوضات".

وبهذه الطريقة توضع المدن الإسلامية تحت خطر الغرق ويحرم المسلمون في مصر والسودان من حصصهم المائية الطبيعية عندما يحكمهم حكام لا يبالون بمصالح شعوبهم، وليس لهم من همٍّ إلا إرضاء أمريكا، وبل وطلبها لتكون حكماً في شؤون المسلمين.

حقّ الشّام هو أن تكون عقر دار الإسلام

زينة الصّامت

الخبر:

وصلت تبرّعات حملة "حقّ الشّام" القطريّة خلال يومين إلى ما يقارب 150 مليون ريال (نحو 41 مليون دولار)، دعما للنّازحين السّوريّين. وأعلنت قطر الخيريّة على حسابها في موقع التّواصل تويتر، أنّ التّبرّعات وصلت إلى 149,035,781 ريالا قطريّا (حوالي 41 مليون دولار)، في الحملة التي بدأت الجمعة الماضي واستمرّت حتى مساء السّبت، برعاية التّلفزيون الرّسميّ وهيئات حكوميّة في قطر. وكشفت قطر الخيريّة أنّ هذه الحملة - التي شارك فيها أكثر من 30 ألف متبرّع في يومين - سيستفيد منها أكثر من 185 ألفا من النّازحين. (الجزيرة نت)

التّعليق:

أهل الشّام لاجئون مشرّدون مستضعفون حالهم كحال الكثير من المسلمين في العالم "كالأيتام على موائد اللّئام"، تتباكى كذبا على مصائبهم الدّول العظمى وتذرف الحكومات العميلة دموع التّماسيح مظهرة تعاطفها معهم وهي في واقع الأمر تتآمر عليهم وتنفّذ خطط الأعداء الذين يسعون إلى بسط نفوذهم على بلاد المسلمين وثرواتهم وفرض الحضارة الغربيّة والنّظام العلمانيّ عليهم.

حريّ إذاً بمن أطلق حملة "حقّ الشّام" أن يفقه حقّ الشّام! عليه أن يعرف ما لهذا البلد من مكانة حتّى يدافع عنه وعن أهله المظلومين المقهورين الذين وصف حالهم المؤلم مساعد الأمين العام للأمم المتّحدة للشّؤون الإنسانيّة مارك لوكوك في بيان يوم الاثنين 17 شباط/فبراير 2020 فأكّد "أنّ المواجهات في شمال غرب سوريا "بلغت مستوى مرعبا" وأدّت إلى فرار 900 ألف شخص منذ بدء هجوم النّظام في كانون الأول/ديسمبر 2019 غالبيّتهم الكبرى من النّساء والأطفال". (مونت كارلو الدّوليّة).

فحقّ الشّام ليس في تقديم التّبرّعات لأهلها المشرّدين أو التّظاهر بمساعدتهم وإيوائهم، بل حقّها في نصرتهم على الطّاغية بشّار وأعوانه وعلى كلّ من يتآمر معه على "ثورة الشّام" وعلى أهله! حقّ الشام أن يسيّر حكّام المسلمين الجيوش نحوه ليسقطوا حكم الطّاغية ويسلّموا الشّام لأهله.

حقّ الشّام أن يعود إليه أهله وقد رفعوا الرّؤوس وصدعت حناجرهم بعزّ وفخر: "أسقطنا النّظام" وتحقّقت بشرى خير الأنام وصارت الشّام "عقر دار الإسلام"!... فللشّام مكانة رفيعة وله فضل كبير بيّنه نبيّنا عليه أفضل الصّلاة وأزكى التّسليم في كثير من الأحاديث نذكر بعضها:

روى التّرمذي في سننه وأحمد في مسنده من حديث زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه: قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ r يَقُولُ: «طُوبَى لِلشَّامِ، طُوبَى لِلشَّامِ»، قُلْتُ: مَا بَالُ الشَّامِ؟ قَالَ: «الْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَجْنِحَتَهَا عَلَى الشَّامِ»، وقال عليه الصّلاة والسّلام: «إِنَّ فُسْطَاطَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ الْمَلْحَمَةِ بِالْغُوطَةِ إِلَى جَانِبِ مَدِينَةٍ يُقَالُ لَهَا: دِمَشْقُ، مِنْ خَيْرِ مَدَائِنِ الشَّامِ».

حقّ الشّام إذاً وحقّ جميع بلاد المسلمين أن يلملَمَ شتاتُها وتتوحّدَ في كيان واحد يحكمُ بشرع الله "دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة" التي ستقطع كلّ يد تمتدّ بسوء لمسلم في بلاد المسلمين، وتنشر الإسلام هدى ورحمة للعالمين! وليس ذلك على الله بعزيز.

الحدود بين تركيا واليونان "ساحة معركة" لمنع آلاف المهاجرين من بلوغ أوروبا

احتشد نحو 80 ألف مهاجر على طول الحدود التركية اليونانية وفق ما أعلنت الأمم المتحدة السبت، بعد تهديد الرئيس التركي أردوغان بفتح الأبواب أمام المهاجرين للتوجه إلى أوروبا. وقالت المنظمة الدولية للهجرة في بيان إن "آلاف المهاجرين، وبينهم عائلات وأطفال، يقضون ليلة باردة على الحدود بين تركيا واليونان"، مشيرة إلى أن موظفيها شاهدوا "ما لا يقل عن 13 ألف شخص محتشدين على طول الحدود التي يبلغ طولها 212 كيلومترا". ويحاول البعض المرور عبر السياج الشائك بينما يبحث آخرون عن الخشب والحجارة لرميها على الشرطة، ويبقى الهدف النهائي لآلاف المهاجرين في بلدة كاستانييس الحدودية بين تركيا واليونان هو الوصول إلى أوروبا. وليس لدى عناصر الشرطة الذين يناهز عددهم 500 عنصر وسيلة أخرى لإيقافهم، إذ يلقون بين الفينة والأخرى قنابل غاز مسيل للدموع لمنع ما يخشون أن يتحول إلى طوفان بشري يحاول عبور الحدود.

تركيا ترسل الآلاف من الأبرياء نساء وأطفالا إلى الموت، كأن هؤلاء الأبرياء قتلوا الجنود الأتراك، ينتقم أردوغان من الأبرياء بدلا من أن ينتقم من الروس. بدأ الأمر بعد توعد أردوغان بالسماح بعبور اللاجئين من تركيا إلى أوروبا. واعتبر أن بلاده لا تستطيع التعامل مع موجات نزوح جديدة من سوريا، فهي تستضيف أصلا 3,6 ملايين لاجئ من سوريا. على بعد بضعة كيلومترات من المشاهد المتوترة في كاستانييس، تمكن مئات اللاجئين من دخول شمال اليونان مرورا بنهر إفروس الممتد على الحدود لمسافة 200 كلم. منذ تصريح أردوغان غير المرحب به في أثينا، سيّرت القوات المسلحة دوريات على طول الضفة اليونانية لنهر إفروس الذي صار نقطة عبور معتادة - مستخدمة مكبرات صوت لتحذير الموجودين من دخول الأراضي اليونانية. واستعملت اليونان طائرات مسيّرة أيضا لمراقبة حركة المهاجرين.

إجرام النظام التركي في سوريا حقائق صارخة، بعيداً عن الدروشة السياسية

بقلم: الأستاذ ناصر شيخ عبد الحي

لقد باتت الذاكرة الذبابية، للأسف، سمة الكثيرين، إذ يتقلب موقفهم من تركيا أردوغان ودورها في سوريا، تماماً كتقلب فصول السنة.

فيذمها، لأنها سلمت حلب (وهذا حق)، لكن سرعان ما يمدحها إن فتحت عملاً عسكرياً في سوريا، ظاهره الرحمة وباطنه من قبله العذاب.

ثم ينفضح دورها بالعمل على تطبيق بنود سوتشي وفتح الطرق الدولية، وما يتطلبه ذلك من تدمير وتهجير ممنهجين، وذهاب كل المدن والقرى على جنبات الطريق (باعتراف تركي رسمي).

ثم تأتي نقاط الخداع التركي تترى فيظن بها خيرا ويراها حاميا فلا تحميه، ومخلّصا فلا تنجيه وينكشف دورها بالمراقبة فقط لأي تحرك مخلص ضد طغمة أسد الإجرامية.

ويحتضنها النظام فلا اشتباك ولا عداوة.

ثم تأتي موجات مسعورة ومتكررة من القصف والتهجير، لكسر إرادة الأمة، وإخضاعها للحل السياسي الذي تهندسه أمريكا، فيسارع أردوغان لتنفيس الاحتقان ويسارع البعض من جديد ليتأملوا خيراً بمن ينسق مع أعدائهم، من الصليبي الحاقد بوتين، إلى زميله في الإجرام روحاني إلى اتصالات وتواصل مع ترامب ورجالاته.

ولا يخلو الجو أحيانا من رشقات اختلاف هزلية عابرة للتعمية على الخيانة، لا تتعدى الاختلاف على بعض الرتوش، ما دامت تركيا تصرح بلا مواربة أو حياء، أنها تضغط على روسيا لتعود لحدود سوتشي لتشرعن لها ما سلّم قبله وأثناءه مع أن سوتشي لوحده طعنة قوية للثورة، ومحاولة لتصفية ما بقي منها.

في حين وبالتوازي تصدر تصريحات رسمية عن ارتفاع مستوى التنسيق والتبادل التجاري بين تركيا وروسيا إلى مستويات غير مسبوقة.

وكأننا نحن البضاعة!

ثم تنتقل إلى مسرحيات القصف التركي للنظام، والتي لا تتعدى كونها رفعاً لأسهمه المتهاوية، ودفعاً للناس للتعلق من جديد بحباله المسمومة، بدل التعلق بحبل الله المتين الباقي وحده وطلب النصر والمدد منه.

ولتحفيز الذاكرة قليلاً:

أين صارت مناطق خفض التصعيد السابقة (التي ضمنها الضامنون، التركي والروسي والإيراني) وأين صار أهلها؟!

ألم يسيطر عليها النظام ويهجّر أهلها إلى الشمال؟!

أما آن لنا أن نبتعد عن التفكير العاطفي الذي يتعامل مع الحقائق الصارخة الصادمة بدروشة تفوق الوصف؟ ألا نشخص الواقع بجرأة ونتجرّع الدواء مهما كان مرّاً، إن أردنا نصراً وعزة وإن كان فيه خلاصنا؟!

أما آن لنا أن ندرك أن أعداءنا، بمن فيهم الذين يزعمون صداقتنا، هم في حربنا سواء، ولكن بوجوه وتكتيكات وأساليب وأدوار مختلفة، كل حسب ما يخطط له، ويوزعه عليه سيده الأمريكي؟!

آن لنا أن ننفض عنا نير النظام التركي ولنعلم أنّ ما حكّ جلدَنا مثلُ ظفرِنا، ولا يؤلم الجرح إلا من به ألم.

من اعتز بغير الله ذل، ومن طلب النصر من عند غيره هُزِم، أما من قطع الحبال مع أعداء الله، ووصلها بحبل الله وحده، فاز وأفلح في الدنيا والآخرة.

فهلمّ أيها المخلصون يا أهل الشام لنرسم خارطة طريق الخلاص بعيداً عمن ينسق مع المخابرات الدولية ووكيلتها التركية، والتي أوردتنا المهالك، والسير على هدى خلف قيادة سياسية مخلصة واعية ذات رؤية واضحة ومشروع مبلور من جنس عقيدتنا، تمتلك تصوراً كاملاً لكيفية إسقاط النظام وإقامة حكم الإسلام. المقومات موجودة والإمكانيات متاحة والهمم عالية، وعندنا عقيدة تصنع المعجزات.

أعلنوا يا شباب الإسلام، التبرؤ من المجرمين والمنظومة الفصائلية، والانخراط الفوري مع المخلصين، ضمن كتائب ثورية مستقلة، ذاتية الدعم والقرار، لنكمل مشوار ثورتنا، ونتوج تضحيات شهدائنا بحكم الله في أرضه في ظلال دولة وجيش.

خلافة راشدة على منهاج النبوة تعزنا، وتصون أعراضنا، وتنتقم لدماء شهدائنا وأشلاء أطفالنا، ففيها الخير كله بإذن الله، ولمثل هذا الخير العظيم فليعمل العاملون.

وجود كيان يهود واحتلاله للأرض المباركة ليس خطا أحمر عند الأنظمة العميلة للغرب

كشفت مجلة «نيوزويك» عن مخطط لكيان يهود لضرب حزب الله، الذي يعتبر أهم شريك لإيران في الشرق الأوسط، كجزء من استراتيجية جديدة للضغط على خصمها.

وقالت المجلة إن إيران تعلم بالمخطط، وحذرت من عواقب وخيمة في الانتقام إذا كانت مستهدفة.

وأوضح هذا المسؤول أن أحد الأهداف الرئيسية هو تعطيل جهود حزب الله اللبناني لتطوير ذخائر موجهة بدقة من شأنها أن تعطي الجماعة ميزة استراتيجية في القتال.

وحذر مسؤول إيراني تحدث للمجلة بأن إيران سترد بالقوة إذا تجاوز كيان يهود «الخطوط الحمراء».

وأشارت المجلة إلى أن العمليات لكيان يهود أصبحت حدثاً شبه منتظم في سوريا، بما في ذلك الهجوم الأخير قرب مرتفعات الجولان.

وقال المسؤول العسكري إن كيان يهود نفذ حتى الآن أكثر من 250 غارة ضد أهداف عسكرية إيرانية مشيراً إلى أن إيران تحاول تقريب قدراتها العسكرية الكبيرة إلى كيان يهود. (بتصرف عن القدس العربي).

يتكرر الحديث عن الخطوط الحمر على ألسنة رجال الأنظمة العميلة للغرب المتسلطين على الأمة الإسلامية، حتى تماهت ألوان الخطوط التي وضعوها وتبين بشكل جلي للأمة أن الخطوط ترسم لهم حسب خطط المستعمرين الغربيين الذين يضعونها لخدمة أهدافهم الاستعمارية في بلادنا ولا مكان للزعماء والقادة الوهميين في بلادنا إلا في التنفيذ والتقيد بتلك الخطوط التي باتت تحكم بلادنا في ظل عمالة الأنظمة للغرب.

فأين خطوط أردوغان المزعومة التي أوهم بها بعض السذج فتآمر على ثورة الشام وأنهك الثوار وفتح بلاده للغزاة لقتل وسحق المسلمين في بلاد الشام وتقديم جنود تركيا قرباناً لخطط الغرب في بلادنا؟!! وأين خطوط الأنظمة العميلة للغرب في حديثها عن الاستيطان والقتل والاعتقال واستباحة الأقصى وإعلان القدس عاصمة لكيان يهود وضم الجولان؟ أين هي تلك الخطوط التي ضللوا بها عوام المسلمين لعقود؟!!

ويأتي النظام الإيراني الذي أوغل في دماء المسلمين في الشام والعراق خدمة للغرب المستعمر ليعلن أن هناك خطوطا حمرا لديه إن تجاوزها كيان يهود فسيرد عليه حينها، وكأن القصف الروتيني لجنوده في سوريا من قبل كيان يهود ليس خطا أحمر على الأقل!! لكن تصريحات قادته تفضح ما هو أعمق من ذلك... اعتبار النظام الإيراني لوجود كيان يهود ليس خطا أحمر عنده يستدعي تحركه لتحرير الأرض المباركة!!

إن النظام الإيراني كغيره من الأنظمة العميلة للغرب في بلادنا لا تعتبر وجود كيان يهود واحتلاله للأرض المباركة خطا أحمر يستدعي تحركا جادا لتحرير الارض المباركة ومسرى الرسول عليه الصلاة والسلام، فالنظام الإيراني وكل الأنظمة التي تحكم بلاد المسلمين لا خطوط حمراء لديها إلا تلك التي ترسمها لها أمريكا وأوروبا للحفاظ على مصالحهم في بلادنا ومنع وحدة المسلمين وعودتهم في دولة الخلافة التي تجمعهم وتستعيد سلطانهم وإرادتهم المسلوبة في ظل تلك الخطوط الحمر التي تحرسه الأنظمة العميلة للغرب وتمنع الأمة من تحرير الأرض المباركة.

إن النظام الإيراني وباقي الأنظمة في بلادنا لا ترى خطوطا حمرا في قتل المسلمين واعتقالهم وسحقهم وتشريدهم وسحق مدنهم واستهدافهم تحت مظلة مكافحة الإرهاب التي وضعها الغرب كشماعة لاستباحه دماء المسلمين، ولا ترى تلك الأنظمة العميلة للغرب خطوطا حمرا في الهجمة الفكرية والثقافية على ثقافة الأمة عبر المناهج العلمانية والاتفاقيات الدولية التي تحارب الإسلام وقيمه في نفوس المسلمين، ولا ترى أية خطوط حمر في استباحة الغرب لثروات الأمة ونفطها وغازها وكل معادنها وسمائها وبحرها وأرضها!! لكنها ترى وجود كيان يهود خطا أحمر عبر تأكيدها على الشرعية الدولية وحل الدولتين كمرجعية في حل قضية الأرض المباركة!

إن النظام الإيراني وكل الأنظمة التي تحكم في بلادنا ليس لديها إلا خط أحمر واحد وهو خدمة مصالح أعداء الأمة الإسلامية، وهو خط لا تتجاوزه ومستعدة لخوض الحروب من أجل ذلك وجاهزة لسحق الأمة وحربها واعتقال شبابها وإقامة قواعد للمستعمرين في بلادها وفتح ممراتها المائية في سبيل خدمة الغرب الذي تدين له بوجودها وتسلطها على رقاب الأمة الإسلامية.

آن للأمة الإسلامية أن تتخلص من هذه الأنظمة العميلة للغرب فتقتلعها وتقيم على أنقاضها دولة الخلافة على منهاج النبوة، وآن لأهل القوة والمنعة وقادة الجند أن يجتازوا كل الخطوط الحمراء التي كبلوا أنفسهم بها فيقتلعوا الحكام الخونة ويقيموا الخلافة على منهاج النبوة التي تجعل من رضا الله وتحكيم شرعه خطا أحمر وحيدا فتنطلق لتحرير الأرض المباركة وكل بلاد المسلمين فتقتلع كيان يهود وكل المستعمرين من بلادنا وتنشر الإسلام في العالم رسالة رحمة ونور للإنسانية.

تعليق صحفي: عن المكتب الإعلامي لحزب التحرير في فلسطين

شعار «الموت لأمريكا والموت لـ(إسرائيل)» في الميزان

عبد المؤمن الزيلعي

لقد حاول الغرب وعملاؤه من المفتونين بالحضارة الغربية طمس بعض المفاهيم والحقائق الشرعية التي تجعل الأمة الإسلامية تنطلق من إيمانها معتزة به في معترك الحياة، عاملة بما يمليه عليها الشرع في وضوح من الفهم لما طلبه منها ربها سبحانه وتعالى، إلا أن الغرب وعملاءه حاولوا حرف ذلك الفهم وطمس تلك الحقائق حتى تظل الأمة الإسلامية متخبطةً تائهةً، بحيث لا تفكر إلا كما يريد الأجنبي ولا تفهم الإسلام إلا بما يتفق مع حضارته ونظرته للحياة.

ومن هذه المفاهيم والحقائق التي سعى الغرب لطمسها وسخر لها من عملائه من يتقن فن الخداع والتضليل مفهوم الجهاد، فقد استبدلوا مصطلحا المماتعة والمقاومة بمصطلح الجهاد، وشتان شتان بين المقصود الشرعي للجهاد الذي أمر الله به وهو قتال الكفار لإعلاء كلمة الله ودحر المحتلين وتطهير بلاد المسلمين منهم، وبين مقاومة وممانعة لا تعني مطلقا إزالة المحتل كلياً - ككيان يهود مثلاً - بل تكتفي بعدم التطبيع معه ومنعه من أخذ المزيد من بلاد المسلمين، ورضيت جل الجماعات المسلحة إن لم يكن كلها ونقصد الإسلامية منها، رضيت بهذه المصطلحات كي لا يقول عنها الغرب ومنظمات حقوق الإنسان، إن هي نادت بالجهاد - كمصطلح شرعي قرآني من منهاج النبوة - أنها جماعات دينية أصولية متطرفة لا تؤمن بالتعايش مع الآخر!!

وهذه هي الهزيمة بعينها، فمن يقبل التنازل عن المفاهيم الشرعية التي وردت في الكتاب والسنة، واستخدام تلك المصطلحات التي لا تؤدي المعنى الشرعي على أكمل وجه إرضاءً للغرب ومسايرة له فهو منهزم، ولو صرخ بأعلى صوته مدعيا البطولات.

وهاكم أيضاً شعاراً تصرخ به إيران منذ قيام النظام الجمهوري الغربي فيها وعممته على جماعاتها وأحزابها وهو شعار «الموت لأمريكا والموت لـ(إسرائيل)»!

إن هذا الشعار لم يأت مصادفةً ولا بحسن نية، بل هو شعار مصنوع بعناية لحرف أنظار الأمة عن الإجراء الصحيح ضد كيان يهود وضد كل مستعمر أجنبي لبلاد المسلمين؛ فمع ادعاء هؤلاء وخاصة الحوثيين في اليمن بأن مسيرتهم قرآنية وشعارهم قرآني إلا أنهم لا يستطيعون أن يبرهنوا على صحة ذلك الشعار الذي كان الأصح أن يكون معبراً عن موقف شرعي عملي لا مجرد شعار، أليس المطلوب شرعاً من المسلمين حين يحتل الكفار بلادهم القيام بالجهاد الشرعي وهو القتال لدحر ذلك الاحتلال وذلك الاستعمار؟ والدعاء بالموت لا يعبر عن ذلك الموقف الشرعي العملي بل يفرغه من محتواه ويضلل عنه، فلماذا لم يقل هؤلاء في شعارهم «الجهاد ضد أمريكا أو الجهاد ضد (إسرائيل)»؟!! هذا إن كانوا ينطلقون من الإسلام ومفاهيمه القرآنية، وقد صرح بعض قادة إيران وبعض قادة هذه الجماعات أيضاً أن هذا الشعار ما هو إلا مجرد شعار مرحلة ولا يعني إعلان الجهاد ولم يقتل أمريكياً ولا (إسرائيلياً).

بينما نسمع إعلام هؤلاء الذين يقاتلون في سوريا أو في اليمن أو في العراق ونراهم يقاتلون المسلمين فإن إعلامهم يصم آذاننا بمصطلح الجهاد وينزل آيات الجهاد على من يقاتلونهم، في الوقت الذي لا يجرؤون فيه على استخدام هذا المصطلح في شعارهم ضد أمريكا وكيان يهود.

ثم لو دققنا في شعارهم «الموت لأمريكا الموت لـ(إسرائيل)» نراهم يصفون به دولتين، أي أنهم يعنون دولة أمريكا ويدعون عليها بالموت، وبالتالي نفهم من ذلك ماذا يقصدون من شعارهم الموت (لإسرائيل) أي دولة (إسرائيل).

وهذا الشعار يعني أنهم يعترفون أن كيان يهود الغاصب أصبح في واقعه دولة شرعية مثله مثل أمريكا، وهو وإن سلمنا جدلاً أنه في واقعه دولة، إلا أنه عند المسلمين دولة غير شرعية، لأنها دولة قائمة على ما اغتصب من بلاد المسلمين وهي فلسطين، وقد نتجاوز عن ذلك تنزلاً حيث يمكن أن توضع كلمة (إسرائيل) بين قوسين احترازاً من شرعنة ذلك المصطلح وحتى يظل ممقوتاً عند المسلمين، مع أن الأولى أن يقال كيان يهود فـ(إسرائيل) ليست دولة حقيقية وهي أشبه بقاعدة عسكرية حيث تستمد وجودها وقوتها من الغرب الكافر وعلى رأسهم أمريكا.

وفي الأخير: إلى من أصبح لديهم هذا الشعار ديناً يصرخون به آخر الخطب بشكل جماعي مع الخطيب في المساجد، بحجة البراءة من الكفار وكأنهم لم يجدوا في القرآن الكريم آياتٍ يتبرؤون بتلاوتها آخر الخطبة من الكفار أجمعين؟! أو كأنهم يعلّمون الأمة كيفية البراءة من الكفار ويعتبرون ترديد شعارهم هذا فرضاً يميز بين الموالي للكفار والمتبرئ منهم؟! مع أن رسول الله e وآل بيته عليهم السلام وصحابته الكرام رضوان الله عليهم لم يفعلوا ما يفعلون، فلماذا يبتدعون ومن يتّبعون؟!

ومن التناقض المخزي أنهم يوالون روسيا الكافرة ويباركون جرائمها بحق المسلمين في الشام ويشرعنون لتدخلها الإجرامي هناك ويشكرونها عليه ويقولون إن تدخلها هو لنصرة الحق! ولم يبق إلا أن يصفوا قتلاها بالشهداء وعليهم يترحمون؟! بينما يسمون تدخل غيرها في بلاد المسلمين عدواناً؟! وهذا من فضح الله لهم لو كانوا يعلمون.

لماذا إسقاط النظام بكافة أركانه ورموزه؟

الأستاذ عامر السالم

يعتبر مصطلح الدولة العميقة مصطلحا معاصرا لم يُعرف إلا أواسط إلى أواخر القرن العشرين وظهر إلى العلن في أوائل القرن الواحد والعشرين وخاصة بعد ثورات ما يسمى الربيع العربي، ولكنه كواقع كان له وجود قديم قدم الدول.

ففي كل منظومة تجد هناك رأسا تلتف حوله مجاميع ترتبط مصالحها معه وتدور حيث دار فتتحرك حين تستشعر أي خطر يهدد وجودها أو يؤثر على مصالحها وخاصة مع أصحاب التغيير الجذري، فتبرز هنا إمكانيات بل أفكار شيطانية لتحرفهم عن أهدافهم أو تثنيهم عنها أو على الأقل لتعرقل سيرهم فتجدهم يتهمونهم تارة بالإفساد وتارة بالسفاهة وبالجنون والسحر ...إلخ.

وقد عرض لنا القرآن الكريم صورا من واقع هؤلاء، فتجد من يخاطب فرعون بقوله: [أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ]، وفي ناقة صالح: [وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ * قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ]، إلى ما هنالك من آيات تبين واقع هؤلاء، ولعلنا في هذه العجالة نعرج على قصة السامري التي تبين ضرر وخطر المنظومة التي يراد تغييرها إن كان هناك قبول لبعض جزئياتها مهما دقت تفاصيلها وصغر حجمها تجدها تنخر نخر السوس فتهدم بنيانا وتصدع أساسات.

كان السامري رجلا من بني إسرائيل ولكنه من رجالات فرعون وجزء من دولته العميقة والذي خرج نفاقا مع موسى عليه السلام حين لاحت نهاية فرعون. فكان ممن نجا مع موسى وسار مع بني إسرائيل وصولا لغياب موسى بميعاده مع رب العزة، فجاء دور هذا السامري الذي مثّل قناة إعلامية مضادة حينها وصنع عجلاً وسوّق له أنه إله بني إسرائيل، فاستطاع بذلك حرف مسار قومه عن رب العزة وتصديع البنيان. ففتنهم وأضلهم، ولما رجع موسى وضع حدا للانحراف بأمر من الله فانتهى السامري نهاية فيها معتبر لكل ضال مضل، وأما صنيعه وأداة إضلاله (العجل) فحرقه ونسفه في البحر وأبطل كيده وأعاد للفكرة نقاءها. وفي هذه القصة معتبر [فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ].

وإذا انتقلنا إلى ثورات الأمة بدءا من تونس إلى ليبيا فاليمن وصولا لثورة الأمة في الشام، نجد أن جميع ما سبق تم احتواؤه والالتفاف عليه وتغطية الدولة العميقة بحلل وزركشة مخادعة حتى إذا حانت الفرصة وسنح الوقت عادت للواجهة فظهرت وعلت علوا كبيرا والتفّت على مطالب المنتفضين وأعادتهم إلى حظائر الأنظمة الوظيفية الفاسدة المفسدة فذهبت التضحيات أدراج الرياح وانتكست الشعوب وفقدت الأمل بالتغيير كحال الذين قال الله عنهم: [وَقَالَتْ طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ] كل ذلك حصل مع الثورات، ولم تسلم من هذر المكر الكبّار حتى ثورة الشام، لذلك كان لا بد من وضع ثوابت لها تكون جهاز مناعة تحصنها من الاختراق والالتفاف، فانبرى لذلك حزب التحرير وأسس لها ثوابت سماها ثوابت ثورة الأمة في الشام وكان أولها: إسقاط النظام بكافة أركانه ورموزه، وشدد على هذا الثابت أنه لا يجوز القبول بأي جزئية أو أثر أو متعلق لهذا النظام ومنظومته والحذر الحذر من ذلك كيلا تذهب التضحيات وتباع الدماء ويعود النظام المجرم بغطاء آخر ويعاد إنتاجه وتنخذل الأمة (لا قدر الله) بأحد أهم معاقل أملها في التغيير، أرض الشام المباركة.

لذلك وجب على أهل الشام أن يحصنوا ثورتهم بهذه الثوابت من الضياع وأن يعرفوا كيف قادتهم القيادة السياسية الحالية (تركيا) بسوقها قادات الفصائل الذين رهنوا قرارهم لها حتى أوردتنا المهالك وبلغت القلوب الحناجر وبات إسقاط النظام من الماضي. فالواجب أن يستعيدوا سلطانهم وأن يسير الكبار ويقودوا الصغار متحصنين بالثوابت سائرين حتى إسقاط النظام وإقامة حكم الإسلام، فـ«لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم، ولا سراة إذا جهالهم سادوا»، فإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا...

وجوب الفصل بين المفاهيم الإسلامية والغربية

ياسين بن علي

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

يقول الله سبحانه وتعالى: {وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ (42)} (البقرة)، أي لا تخلطوا الحقّ بالباطل ولا الصدق بالكذب. وذكر السيوطي في الدر المنثور عن ابن عباس في قوله {ولا تلبسوا الحق بالباطل} قال: «لا تخلطوا الصدق بالكذب...». وذكر أيضا عن قتادة في قوله {ولا تلبسوا الحق بالباطل} قال: «لا تلبسوا اليهودية والنصرانية بالإسلام وأنتم تعلمون أن دين الله الإسلام وأن اليهودية والنصرانية بدعة ليست من الله». قال القرطبي: «وقول ابن عباس أصوب لأنه عام فيدخل فيه جميع الأقوال» (تفسير القرطبي، ج1 ص380).

ومن أشكال اللبس الخلط بين المفاهيم الإسلامية والغربية باستعمال المصطلحات الغربية في وصف الإسلام وأحكامه؛ إذ عمد بعض الناس إلى مصطلحات غربية تحمل دلالات حضارية وثقافية غربية، فاستعملوها بحجة أنها من الإسلام قلبا وقالبا أو بحجة أسلمة المصطلحات أو بحجة تقريب مفاهيم الإسلام إلى أذهان الناس التي ألفت المصطلحات الغربية واستحسنتها، ومن ذلك قول الشيخ محمد الغزالي رحمه الله: «وأعترف بأنني تجوزت في التعبير أحيانا، وقبلت بعض العناوين الشائعة، كالديمقراطية في ميدان الحكم، والاشتراكية في ميدان الاقتصاد، لا لإعجابي بهذه العناوين، ولكن لأجعل منها جسرا يعبر عليه الكثيرون إلى الإسلام نفسه... وقد جاء من بعدي الأستاذان سيد قطب ومصطفى السباعي عليهما رحمة الله، فألف الأول «العدالة الاجتماعية في الإسلام» وألف الأخير «اشتراكية الإسلام» وهما يقصدان ما قصدت إليه من رد المفتونين بالمبادئ الجديدة إلى مواريث أسمى وأغنى...» (قذائف الحق، ص155) ومن هذه المصطلحات الغربية الدخيلة على ثقافتنا الإسلامية ما بقي على أصله أي بقي على حروفه الأجنبية مع تعريبه كالديمقراطية والليبرالية، ومنها ما ترجم إلى العربية كالاشتراكية والحريات العامة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والدولة المدنية وغير ذلك.

والأصل في هذه المصطلحات أنها وضعت للتعبير عن معان ووقائع تدل عليها عند أهلها؛ لأن من وضعها واصطلح عليها من اليونانيين والفرنسيين والإنجليزيين وغيرهم، إنما قصدوا بها مفاهيم ودلالات معينة. ونحن، إنما نقلناها واستعملناها لتدل على المعاني التي عيّنها الواضعون لها، فإن استعملناها لتدل على معان غير معانيها الأصلية الموضوعة لها، أوجدنا حتما لبسا وخلطا في الفهم والمفاهيم يؤدي إلى أخذ المعاني والأفكار التي تناقض الإسلام. هذا إن استعملنا المصطلحات في غير معانيها الموضوعة لها، فما بالك إذا استعملناها وفق معانيها الأصلية المناقضة للإسلام ونسبناها له كمن يتحدث عن «مشروع سياسي للإسلاميين يكون ديمقراطيا لا شبهة فيه» أو من يتحدث عن مسحة جمالية أضفتها الليبرالية على الإسلام ويدعو إلى «تأسيس تيار ليبرالي إسلامي وسطي».

إنّ استعمال المصطلحات الغربية في وصف الإسلام وأحكامه يؤدي إلى ضرر كبير حيث تختلط مفاهيم الإسلام بمفاهيم الغرب فلا يدرى بعدها ما هو الحد الفاصل بينها، وما هو الحقّ المحض والباطل المحض. وعادة ما يؤدي هذا الخلط الذي تخفى تفاصيله عن عامة الناس إلى تركيز المفهوم الغربي في أذهان الناس، وضياع الفاصل بينه وبين المفهوم الإسلامي خصوصا إذا كانت الحضارة الغربية هي الحضارة السائدة في العالم والمهيمنة كما هو الحال اليوم. وقد يؤدي الخلط بعرض المفاهيم الإسلامية في قوالب غربية إلى استفادة أعداء الدين منه، فيتخذون من تلك القوالب أو المصطلحات المعتمدة حجة تثبت صدق مفاهيمهم وعدم تعارضها مع الإسلام مما يسهل لهم عمل بثّ أفكارهم غير الإسلامية بين الناس؛ إذ عادة ما تلتفت الناس إلى قوالب الأفكار دون معانيها. وفي هذا السياق يقول الشيخ محمد الغزالي وهو رائد الاتجاه التوفيقي بين المفاهيم الإسلامية والغربية: «وأذكر أن صديقي مصطفى السباعي ألف كتابا عن اشتراكية الإسلام ضمنه حقائق كثيرة لصرف الشباب عن الشيوعية، وقد ندم على العنوان الذي اختاره لكتابه.. وأنا أعلم سر ندمه؛ لأنني خضت مثله هذه المحنة... قد ظهر لنا أن هؤلاء الاشتراكيين العرب يريدون كلمة الاشتراكية وحدها، ولا يهتمون بعد ذلك بالعقائد والعبادات التي هي لباب الإسلام. وعندما كنا نبرز لهم من تعاليم الإسلام ما يغني عن المبادئ والتطبيقات التي سحرتهم من ثقافة الغرب والشرق، كانوا يأخذون هذا البدل المعروض ويجردونه من صيغته الإسلامية» (الدعوة الإسلامية تستقبل قرنها الخامس عشر الهجري، ص119).

وقد دلت جملة من النصوص في الكتاب والسنة على أن استعمال المصطلحات محكوم بقاعدة توافقها مع الشرع، وأن الألفاظ التي يختلط فيها الأمر ويلتبس بحيث يحصل من استعمالها تشوش واضطراب، يكره استعمالها، وقد يحرم إذا كانت مناقضة للإسلام صراحة ويؤدي استعمالها إلى تحريف المفاهيم الإسلامية: قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ (104)} (البقرة). وقال: {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا... (275) (البقرة). وأخرج مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن أبيه أنه قال: «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال: «لا أحب العقوق» فكأنه إنما كره الاسم». قال الخطابي (في شرح سنن أبي داود): «وليس فيه توهين العقيقة ولا إسقاط لوجوبها وإنما استبشع الاسم وأحب أن يسميه بأحسن منه كالنسيكة والذبيحة». وهذا كما كره الرسول صلى الله عليه وسلم تسمية العشاء بالعتمة، وتسمية المدينة النبوية بيثرب، وتسمية العنب بالكرم.

إن الله سبحانه وتعالى سمى القرآن بالفرقان؛ لأنّه يفرق ويفصل بين الحقّ والباطل. قال الله تعالى: {تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا (1)} (الفرقان). وإنّ الإسلام سمّى فرائضه وأحكامه بالحدود؛ لأنّها قمّة الدقة والوضوح في الفصل بين الأمور. فهي كما قال القرطبي في تفسيره «تمنع أن يدخل فيها ما ليس منها، وأن يخرج منها ما هو منها». قال تعالى: {تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (229)} (البقرة). لذلك فالأصل في المسلمين أن يحافظوا على صفاء الثقافة الإسلامية ونقائها باجتناب ما من شأنه أن يكدّر هذا الصفاء فيؤدي إلى الخلط بين مفاهيم الإسلام والكفر أو بين الصدق والكذب.

نظام الحكم في الإسلام

نظام الحكم في الاسلام نظام وحدة وليس نظاما اتحاديا..

الأستاذ سعيد رضوان القيسي

قال صلى الله عليه وسلم: (من بايع إماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر)، وقال:(إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما).

فلا محاصصة ولا حكم ذاتي ولا فدرالية، فالدولة واحدة والحاكم واحد والتشريع واحد مهما اتسعت رقعة الدولة.

يكون الحكم مركزيا والإدارة لا مركزية

الحكام أربعة هم: الخليفة، ومعاون التفويض ومعاون التنفيذ، والوالي، والعامل ومن في حكمهم. وأما من عداهم فلا يعتبرون حكاما، وانما هم موظفون.

ـ أما معاون التفويض فهو الذي يعينه الخليفة في تدبير شؤون الرعية عامة.

ـ أما الوالي فهو الذي يؤمره الخليفة على إحدى ولايات الدولة.

ـ أما العامل فهو من يؤمره الخليفة أو من ينوب عنه على جزء من الولاية.

لا يجوز أن يتولى الحكم أو أي عمل يعتبر من الحكم إلا رجل حر بالغ عاقل عدل قادر من أهل الكفاية، ولا يجوز أن يكون إلا مسلما.

محاسبة الحكام من قبل المسلمين حق من حقوقهم وفرض كفاية عليهم، ولغير المسلمين من أفراد الرعية الحق في إظهار الشكوى من ظلم الحاكم لهم، أو إساءة تطبيق أحكام الإسلام عليهم.

للمسلمين الحق في إقامة أحزاب سياسية لمحاسبة الحكام أو الوصول للحكم عن طريق الأمة على شرط أن يكون أساسها العقيدة الإسلامية وأن تكون الأحكام التي تتبناها أحكاما شرعية، ولا يحتاج إنشاء الحزب لأي ترخيص، ويمنع أي تكتل على غير أساس الإسلام.

ابراهيم سلامة

تعهدوا القرآن الكريم

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ومن ولاه

القرآن الكريم كلام الله تبارك وتعالى المنزل على رسول الله سيدنا محمد ﷺ، قال الله تبارك وتعالى: (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) فصلت 42، وهو محفوظ بحفظ الله تبارك وتعالى، قال الله تبارك وتعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) الحجر 9، تحيا به النفوس وتطمئن به القلوب، وتتدبره الألباب وتعمل به الجوارح، ويُخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، من قال به صدق ومن عمل به فاز ومن حكم به عدل ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم .

لقد كان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، يسيرون في الدنيا كأنهم قرآن يمشي على الأرض، يتدبرون آياته ويتلونها حق تلاوتها، يعملون بها ويدعون لها، وتفيض أعينهم من الدمع خشوعا وتسليما لأحكامه وطاعة لربهم، ورجاء نيل رضوانه ورحمته، وينشرون دين الله في الأرض فيملؤونها عدلا وإنصافا، فحري بنا أن نعمل عملهم مقتدين برسول الله ﷺ، عاملين بأمره ونهيه، سمتا وعملا وخُلقا وحُكما وحاكما وقاضيا ومعلما وقائدا، وجهادا في سبيل الله، ونشر الإسلام والحرص على سلامة المسلمين، وهداية الناس أجمعين، فكان صلى الله عليه وسلم التطبيق العملي للقران الكريم والسنة الشريفة، لكي يعمل المسلمون عمله ويلزمون غرزه ﷺ، فكان بصدق وحق قران يمشي على الأرض، ومن يتحول عن سنته وعمله فقد خاب وخسر، قال الله تبارك وتعالى (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا) 21 الأحزاب، بمعنى أن اتبعوا رسول الله ﷺ واعملوا عمله ولا تتبعوا غيره والتزموا أمره ونهيه، إن شهادة لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، ليس كلمة تقال باللسان فحسب، بل هي منهاج حياة يلتزم بها لمسلم، فينظم شؤون حياته بما أنزل الله تبارك وتعالى على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ولا يخالف هديه وأمره، والمسلم لا يفرق بين الشعيرة والشريعة فهي أوامر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وهي الإسلام، يجب الإتيان بكل منها في وقتها، والالتزام بتطبيقها وتنفيذها ونشرها والمحافظة عليها، إن كان وضوء أو طهارة أو صلاة أو صوما أو حجا أو دعاء، أو كان حكما أو سياسة واقتصادا وتجارة وزراعة وصناعة وعدلا وقضاء واجتماعا، أو أعرافا وتقاليد وقيم ومقاييس وأخلاق، فهذه هي الحياة من المهد الى اللحد، تُنظم بالأحكام والقوانين والانظمة المستمدة من القرآن الكريم والسنة الشريفة، فهي كلها أوامر الله تبارك وتعالى ورسوله ﷺ يجب القيام بها وتحقيقها في واقع الحياة، والالتزام بتطبيقها ونشرها والمحافظة عليها .

فحري بالمسلمين أن يكون القرآن العظيم ربيع قلوبهم، وملازم دربهم يقودهم لكل خير، يتعاهدونه آناء الليل وأطراف النهار تلاوة وحفظا وعملا، عملا بتنظيم شؤون حياتهم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فيكونوا خير خلف لخير سلف، قال الله تبارك وتعالى: (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً كَبِيراً) الإسراء9، وقال تعالى: (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) فصلت 42.

إن قضية الحكم بما أنزل الله يجب أن تكون واضحة لكل مسلم، فالحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ هو الذي يشكل حياة المسلم ويحكمها، وينشأ المجتمع الإسلامي التي تحكمه العقيدة الإسلامية وينشأ الدولة الإسلامية التي تحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فالحكم بما أنزل الله هي قضية كل مسلم لأنها تحقق الإسلام في واقع الحياة، وإن الحياة لا تستقيم بدون أن تُنظم شؤونها بالشريعة الإسلامية، وأنه لا تقوم للمسلمين قائمة بدون تحكيم شرع الله، والحكم بما أنزل الله فرض كفرض الصلاة، وكل مسلم لابد أن يسأل عن الاستنكاف عن الحكم بما أنزل، وعن القعود عن العمل لاستئناف الحياة الإسلامية، بقدر إستطاعته، كما يسأل عن ترك الصلاة، والله أجل وأعلم.

قال الله تبارك وتعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (48) وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ (49) أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ (50)) المائدة.

أنزل الله تبارك وتعالى القرآن الكريم بالحق والصدق، لا ريب فيه لا يطاله شك ولا باطل، مهيمنا ومسيطرا وملغيا للكتب التي سبقته ومصدق لها، إنها من عند الله، وجاء القرآن العظيم خاتم للكتب السماوية، وأشملها وأعظمها وأحكمها، ولا يقبل من أحد إلا التعبد به، وإلا الحكم به فهو ختام الكتب السماوية، وتعهد الله تبارك وتعالى بحفظه وعدم المساس به فقال: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (فالحكم لا يكون إلا بالشريعة الإسلامية المستنبطة من القرآن الكريم والسنة الشريفة، والحكم يعني تنظيم شؤون حياة الناس ورعاية مصالحهم وإحقاق الحق بينهم، وإنصافهم والعدل بينهم، والحكم بما أنزل الله، يعني الالتزام بالشريعة الإسلامية ونبذ ما عداها من الأعراف والقوانين والشرائع التي وضعها الناس، ولا يلتفت لها أبدا مهما كانت مسمياتها، والنهي عن اتباع أهوائهم هذه التي أصبحت أعراف وقوانين تتبع، وما اصطلحوا عليه من شرائع وأنظمة، إستبدلوها بشرع الله وأصبحت لهم دينا غير دين الله، فلا تتبعها ولا تقم لها وزنا، واحذر هؤلاء الأشقياء، ولا تتبع أهوائهم ورغباتهم وخططهم ولا تنظر لمقترحاتهم، فهم بعيدون عن طاعة الله ومحبته وحسن عبادته، (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ) ينكر الله تبارك وتعالى على من يخرج عن حكم الله، المتمثل على كل خير، الناهي عن كل شر والمنصف العادل بين الناس، على إختلاف أديانهم وأجناسهم، الحكم العدل على من سواه من الأحكام والآراء والتشريعات، التي يضعها الناس من عند أنفسهم وتحت أي مسميات، (وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ)، ومن أعدل من الله في حكمه وتشريعه لقوم يعقلون ويؤمنون، وهو تبارك وتعالى الخالق المدبر الرازق، أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين، وهو أرحم بخلقه من الأم على وليدها، وهو تبارك وتعالى العالم بكل شيء، والقادر على كل شيء علام الغيوب، أعلم بما يصلح خلقه وينفعهم، ولا حاجة له عند أحد من خلقه تبارك وتعالى عما يصفون، قال الحسن البصري: من حكم بغير حكم الله حكم بالجاهلية. فمن يجرء على الإدعاء أنه أعلم من الله بما يصلح خلقه فيشرع لهم، وينبذ الشريعة الإسلامية ويمنع المسلمين من تطبيقها والحكم بها إلا كل جاحد كافر بما أنزل الله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وقال الله تبارك تعالى: (الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ) ابراهيم 1، بمعنى أن من لم يتبع هذا القرآن الكريم فهو في دياجير ظلمات الوهم والخرافة والإستخذاء والعبودية للناس، والإستكانة للظالمين فيأمرونه وينهونه ويخاف سلطانهم وبطشهم، ويتمسك بأوثانهم، وما وجدوا عليه أبائهم، فلا يبصر طريقا ولا يرى نورا، وحياته ظلما وظلمات، لا هداية فيها ولا وضوح، خبط عشواء جهل وتسلط وفقر وتجبر، وأكل حقوق الناس واستعبادهم لمن يجد لذلك سبيل. والنور لا ظلمة فيه، فهو هداية وبصر وبصيرة، فالحياة تُسير بنظام من رب العالمين، شؤونها منظمة بأحكام وقوانين وأنظمة مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، تحقق العدل والإنصاف بين الناس تبين لهم حقوقهم وواجباتهم، فهم متساوون أمام الشريعة الإسلامية لا يهضم حق أحدهم ولا ينظر لدينهم أو لونهم ولا لمسكنهم، قال الله تبارك وتعالى: (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) 18 فاطر. والحمد لله رب العالمين.

ربنا ارحمنا وأرحم والدينا ومن له حق علينا وأرحم المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء والأموات وصلي اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه ومن تبعه بإحسان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين. (وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)

الديمقراطية بين حكم الشرع والعقل

(الجزء العاشر)

محمود رضا

موقف الإسلام من فكرة الحريات وفساد نسبتها له (4)

حرية التملك وموقف الإسلام منها

الأصل الذي يبني عليه الإسلام في تنظيم الاقتصاد والعمل التجاري أن المال لله ونحن مستخلفون فيه، وذلك أخذا من نصوص من القرآن والسنة. كقوله تعالى: «وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ» من سورة النور وقوله تعالى «آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ» الآية 7 من سورة الحديد.

وقد بين الشرع أن كل إنسان سيسأله الله تعالى عن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه.

روى ابن حبان والترمذي في جامعه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

(لا تَزُولُ يَوْمَ الْقِيامَةِ قَدَمَا عَبْد حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ عَنْ عُمُرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ وَعَنْ جَسَدِهِ فِيمَا أَبْلاهُ وَعَنْ عِلْمِهِ مَاذَا عَمِلَ فِيهِ وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ أَخَذَهُ وَفِيمَا أَنْفَقَهُ).

ولأن الإنسان محاسب على أعماله في الإسلام وواجب عليه أن يعرف حكم الله في كل مسألة تعرض له، كان واجبا على المسلم قبل ان يقوم بأي عمل تجاري أو اقتصادي أو مالي أن يعرف حكم الله في الموضوع ، وأن يقف على الحكم الشرعي. ولهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لاَ يَبِعْ فِي سُوقِنَا إِلاَّ مَنْ قَدْ تَفَقَّهَ فِي الدِّينِ». رواه الترمذي

وقال عن علي رضي الله عنه: «مَنِ اتَّجَرَ قَبْلَ أَنْ يَتَفَقَّهَ ارْتَطَمَ فِي الرِّبَا، ثُمَّ ارْتَطَمَ، ثُمَّ ارْتَطَمَ».

قال ابن عابدين نقلاً عن العلامي :»وفرض على كل مكلف ومكلفة بعد تعلمه علم الدين والهداية ، تعلم علم الوضوء والغسل والصلاة والصوم وعلم الزكاة لمن له نصاب، والحج لمن وجب عليه. والبيوع على التجار ليحترزوا عن الشبهات والمكروهات في سائر المعاملات ، وكذا أهل الحرف.

فلا توجد حرية تملك في الإسلام لأن الإسلام حدد ما يجوز وما لا في تصرفات الفرد والجماعة والدولة ووضع نظاما للاقتصاد تقوم أسسه على ثلاثة أمور وهي: الملكية والتصرف في الملكية وكيفية توزيع الثروة بين الناس.

ومن تعريف الملكية يتضح أن تحرك الفرد في دائرة المباحات إنما هو تحرك في دائرة حددها الوحي. فالملكية أي الكيفية التي يحوز بها الإنسان على المنفعة الموجودة في السلع والخدمات إنما هي «إذن من الشارع أي من الله سبحانه وتعالى بالإنتفاع بالعين».

وقد حدد الإسلام أنواع الملكية بثلاث هي: الملكية الفردية والملكية الجماعية وملكية الدولة. وهذا التحديد لما يملكه الفرد او الجماعة او الدولة يميز نظام الاقتصاد في الإسلام عنه في الرأسمالية، ففي الرأسمالية يتملك الأفراد ما هو من جنس ملكية الدولة وما هو من جنس ملكية الجماعة، وفي الخصخصة صار الأفراد يملكون مؤسسات تابعة للدولة، ويتحكمون فيها بحسب ما تملي عليهم مصالحهم.

ومن استقراء النصوص الشرعية وجدنا أن الإسلام حدد أسباب التملك وهي خمسة:

العمل والإرث، والحاجة للمال لأجل الحياة، وإعطاء الدولة من مالها للرعية، واخيرا الأموال التي يأخذها الأفراد دون مقابل كالهدية والهبة والصدقة..

وأما من جهة التصرف في الملكية فإن الإسلام وضع كيفية ثابتة يجب على المسلم أن يلتزم بها حين يستعمل المال سواء أكان الموضوع تنمية هذا المال أو أنفاقه في وجوه معينة.

فلم يجعل الإسلام المنفعة في الشيء أمرا مطلقا فتكون لكل بضاعة ولكل خدمة قيمة ما دام هناك طلب عليها. بل حدد الإسلام في أي اعمال تكون التنمية، وحرم الغش والقمار واعمال اليانصيب والاحتكار والربا، ووضع الإسلام احكاما للتجارة والزراعة والصناعة، وما يجوز فيها وما لا يجوز.

وأما من حيث إنفاق المال، فان الشرع وضع أساسا لكل التصرفات الخاصة بإنفاق المال تجعل الوجهة هي الآخرة «وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا» فالمال كما قلنا سابقا هو مال الله ونحن مستخلفون فيه، فيجب علينا أن نتقيد بأوامر الله ونواهيه ونسعى ليكون المال قربة لله وطريقا لنا لجنته بالإضافة للاستعانة به على شؤون الدنيا.

ومن تتبع طرق أنفاق المال نجد أن الشرع اباح اموراً وفرض اموراً وندب أموراً وحرم أمورا:

فأوجب الزكاة لمن حصل عنده النصاب وأوجب الإنفاق على الأولاد والزوجة والوالدين، وسن صلة الرحم بالهدية «تهادوا تحابوا» ، وجعل الصدقة على الفقراء والمحتاجين مندوبة، وأوجب المسارعة لإطعام الجائع في المكان الذي يسكن فيه الإنسان ويعرف حال من بات جائعا.

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أيُما أهْلُ عَرْصَة أصْبَحَ فيهِمْ امْرؤٌ جَائِعٌ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللهِ تَعَالَى) رواه أحمد

وقد جعل الإسلام الانفاق في بعض الامور فرضا كفائيا كالإنفاق في الجهاد وتجهيز الجيوش.

ومع تبيان الشرع لوجوه الإنفاق إلا أنه حرم وجوها أخرى مثل الرشوة والسرقة والإسراف أي انفاق المال في المحرمات وفيما هو معصية.

وأما بالنسبة للإساس الثالث للإقتصاد في الإسلام وهو توزيع الثروة فإن الإسلام يختلف فيه عن الاشتراكية التي توزع الفقر بين الناس وتمنع الأفراد من التملك الا بشكل محدود وبشكل متساو على قاعدة «من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته». ويختلف الإسلام عن النظام الاقتصادي الرأسمالي «الاقتصاد الحر» الذي يؤدي الى تجمع الثروة في يد فئة معينة في المجتمع تملك اقتصاد البلد بشكل مطلق، وتبقي على طبقة كبيرة محرومة. فالإسلام يقارب ولا يساوي.

وحين النظر في طبيعة التشريعات الاقتصادية في الإسلام أو النظام الاقتصادي نجد أن الإسلام ضمن توزيعا عادلا للثروة في المجتمع، ومنع حدوث بون شاسع بين طبقة تملك الثروة بشكل شبه مطلق وبين طبقة فقيرة مسحوقة.

فقد شرع الإسلام الزكاة وجعلها حقا للفقراء في اموال الأغنياء.

عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذًا إلى اليمن .. فذكر الحديث، وفيه: أنّ الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم، فترد في فقرائهم. متفق عليه

وجعل الإسلام حقا لكل فرد ان ينتفع مما هو من الملكية العامة كالماء والكلأ، ومثله اليوم النفط والمعادن فهو من حقوق الأمة، وليس حقا للمستعمر وشركات التنقيب الغربية والحكام الفاسدين.

وأوكل الإسلام للدولة ان توزع على الأفراد المحتاجين دون مقابل كأن تقطعهم بعض الأراضي ليقوموا بزراعتها، وكذلك أن تنفق عليهم من اموال الخراج والجزية والزكاة.

وكذلك حرم الإسلام كنز الذهب والفضة وما ينوب عنها من عملة ورقية بصفتها اثمانا للبضاعة والخدمات وذلك حتى تبقى الحركة الاقتصادية قوية ويبقى المال في حركته الطبيعية.

ولا بد من ملاحظة أن الإسلام يمنع أي عمل اقتصادي ولو كان في أصله مباحا أن أدى هذا العمل لتجمع الثروة في يد فئة معينة من الناس، وهذا الحكم مستنبط من قوله تعالى:

«مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ» سورة الحشر الآية 7

فقد علل الله سبحانه وتعالى إعطاء المهاجرين دون الأنصار من الغنائم بعلة منع تجمع المال في يد فئة معينة في المجتمع. وهذا العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما بحسب قول أهل الأصول. فأي عمل اقتصادي يؤدي الى اختلال التوازن لا بد للدولة من منعه.

وقد أدت حرية التملك في الغرب إلى تجمع الثروة في يد فئة معينة من أصحاب رؤوس الأموال، وجعلت العبرة في اباحة البضاعة او الخدمة هو وجود الطلب عليها، بغض النظر عن الأضرار والخسائر النفسية والمالية والتدمير الأسري والخلقي في المجتمع نتيجة تداولها. ويكفي أن يتتبع الإنسان الاضرار التي يسببها الخمر مثلا في المجتمع ومن ينتجه من شجارات وحوادث واضرار اقتصادية ووجود ملايين المدمنين لمعرفة الفرق بين تشريع الإسلام وبين تشريع البشر.

بالإضافة الى تصور أصحاب الاقتصاد الرأسمالي ان المشكلة الاقتصادية تكمن في الانتاج وليس في التوزيع باعتبار قولهم ان الطلب على السلع والحاجات غير محدود، وهي أي البضاعة والخدمات محدودة، وبالتالي لا بد من انتاج اكبر قدر من السلع وتقديم اكبر قدر من الخدمات لإشباع اكبر قدر من الطلب عليها، مع عدم تفريقهم للفرق بين الطلب على الكماليات والطلب على الحاجيات الأساسية، وعدم التفاتهم إلى أن الحاجات هي هي حاجات أفراد يحتاجون اكلا وملبسا ومبيتا وتطبيبا.. وبالتالي فإن عدم الالتفات الى الأفراد للتحقق من تمكنهم من الاشباع يبقي على طبقة من المحرومين ويجعل هناك بونا شاسعا بين طبقة اصحاب رؤوس الاموال وطبقة الفقراء.

ان حرية التملك هي التي حولت المجتمع في الغرب الى مزرعة لأصحاب رؤوس الأموال وهي التي جعلت المال قبلة للإنسان يتوجه لها بغض النظر عن الاضرار والمصائب التي ينتجها عمله المالي او الاقتصادي او التجاري.

في الجزء القادم نبين ان شاء الله، فساد فكرة الحرية الشخصية من منظور الإسلام.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info